الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

الجمعة 13 كانون الأول 2024
العدد 5379 السنة التاسعة عشرة
Vendredi 13 Décembre 2024 no 5379 19ème année

16 صفحة
50000 ليرة

ميديا

احتلال أرعبه تابوت شيرين أبو عاقلة

15

لبنان والحدث السوري: أسئلة حول المقاومة والاقتصاد والاجتماع والحرّيات 2

تسويف العدو مستمر... لا وضوح حول الخطوة التالية بعد الخيام 3

أزمة النزوح تتفاقم ومخاوف من أحداث أمنية؟ 2

سوريا

كباش إقليمي - دولي على المكاسب

8 - 11

(أ ف ب)

قضية اليوم

لبنان والحدث السوري: أسئلة حول المقاومة والاقتصاد والاجتماع والحرّيات

إبراهيم الأمين

لنبدأ من الجانب المهني. اليوم، يفترض أن تكون سوريا قد فتحت أمام مشهد إعلامي جديد. طبعاً، سيستغرق الأمر وقتاً قبل أن تسقط قوانين الرقابة. هذا إذا لم يلجأ الحكم الجديد الى فرض قواعد جديدة، على غرار ما كان يقوم به الحكم السابق، كأن يسمح لمؤيديه بالعمل ويمنع النقاش على معارضيه، سواء كانوا سوريين أو غير سوريين. لكن، مع كل القيود التي تظهر على شكل مخاوف عند سوريين بالتحدث عما يجري، فإن الحدث السوري كان وسيبقى حدثاً لبنانياً بامتياز.

دعونا من احتفالات النصر التي يتقنها «الكسالى البلهاء» الذين كانوا ينتظرون من إسرائيل أن تجهز على حزب الله وتسلّمهم البلاد، وانتظروا حتى يقوم آخرون بالانقلاب في سوريا، مفترضين أن لهم موقعهم في قلب المشهد السوري، علماً أنهم يعرفون أن أقصى ما يمكن أن يحصلوا عليه هو ما تقرره القوى الدولية التي تسعى الى الإمساك بسوريا، من دون إغفال حقيقة أن غالبية لبنانية تتصرف على أساس المتغيّر الكبير الذي حصل، وهي غالبية فيها تنوع سياسي وطائفي ونفعي أيضاً. لكن، يوجد بين اللبنانيين أيضاً من هو خائف أن تذهب الشام نحو الفوضى غير الخلاقة.

لنبدأ من أهل الحكم في لبنان. المجلس النيابي لم يقل كلمة حول ما حصل. وحكومة تصريف الأعمال تلتزم الصمت أيضاً. وحدها القوى الأمنية والعسكرية تبحث عن شريك لم تجده بعد على الجهة المقابلة من الحدود. وحتى اللحظة، لا يملك أيّ جهاز أمني أو عسكري لبناني صورة كافية عما يحصل. فالمعابر الحدودية خلت من العناصر السورية، ولم يعد بإمكان الأمن العام اللبناني العثور على ختم مغادرة على أوراق أيّ سوري قادم الى لبنان، ولا أحد يمكنه تدوين أرقام رسمية حول القادمين أو المغادرين، لأن الحدود اللبنانية – السورية من الجانب الشرقي سائبة. وإذا كانت هذه هي هواجس الأيام الأولى، فإن «اليوم التالي» سورياً، هو في حقيقة الأمر «يوم تال» لبناني. ولهذا، يفترض مراقبة الأمور وفق أولويات حقيقية: أولاً: ما حصل في سوريا مثّل تحدّياً مركزياً أمام المقاومة وحزب الله، كون الحكم الجديد في سوريا معادياً بكل أطيافه للحزب، وفيه مجموعات مسلحة تريد الانتقام من الحزب لوقوفه الى جانب النظام السابق في الحرب الأهلية السورية. لكن الأخطر هو أن هناك تياراً قوياً، داخل الحكم الجديد، لا يبدو أنه معنيٌّ أصلاً بفكرة المقاومة، وهو ما بدأ يرشح من العائدين الى دمشق ممّن يتحدثون اليوم عن «الحياد» إزاء ملف الصراع العربي - الإسرائيلي، ويعتقدون بأن الأولوية الآن هي لإعادة بناء سوريا، وأن الحرب مع إسرائيل غير ممكنة. وهؤلاء لا يبادرون حتى الى إطلاق موقف من العدوان الإسرائيلي المفتوح ضدّ بلادهم. بينما يبشرنا «ليبراليّو» سوريا الجدد بمرحلة «تطبيع بارد». ورغم أنهم لا يتحدثون عن إقامة علاقات مع إسرائيل، إلا أنهم يتحدثون عن خطوات عملية من جانب الحكم الجديد تمنع وجود أي مقاومة قائمة أو محتملة ضد إسرائيل انطلاقاً من الأراضي السورية. وأول المؤشرات على هذه الوجهة تمثّل في القرار الذي أبلغته هيئة تحرير الشام الى ممثلي الفصائل الفلسطينية الموجودة في سوريا، بأنه لن يكون هناك بعد الآن أيّ وجود لسلاح أو معسكرات تدريب أو مقارّ عسكرية للفصائل الفلسطينية، وأن على الفصائل حلّ تشكيلاتها العسكرية في أسرع وقت، مقابل العمل السياسي والخيري تحت سقف الدولة السورية الجديدة. والنتيجة العملية لهذه الخطوة هي أنه يمنع على الفلسطينيين استخدام سوريا كممرّ أو ممرّ لأيّ نشاط ضد العدو الإسرائيلي. وهي خطوة ستكون لها تتمّتها في لبنان قريباً، حيث سيتم إخراج مشروع إنهاء المخيمات الفلسطينية من الأدراج، تمهيداً ليس لحلّ القوى العسكرية، بل لتوطينهم في لبنان.

ثانياً: يعيش في لبنان عدد كبير جداً من السوريين، بعضهم من نخب هربت في زمن الانقلابات. ومع حكم البعث، تضاعف عدد السوريين في لبنان حتى استقر خلال حقبة 1990 – 2011 على ما يقرب من نصف مليون سوري، معظمهم من العمال. وبعد اندلاع الحرب الأهلية في سوريا، استقدم هؤلاء العمال عائلاتهم، قبل أن يتضاعف العدد ليزيد على مليون ونصف مليون سوري، يعيشون في منازل ومزارع وبيوت في كل لبنان. وبينهم مئات الآلاف ممن اضطرّوا إلى السكن في مخيّمات وفرت الحدّ الأدنى من شروط الإيواء. ومع قيام منظومة مصالح بين مؤسسات لبنانية وسورية وعربية ودولية باسم مساعدة النازحين، كان لبنان يدخل في انقسام كبير حول طريقة التعامل مع النازحين. وبعدما هدأت المعارك في سوريا، وصار بالإمكان الحديث عن مناطق آمنة في سوريا، استفحل الجدال حول النازحين، لكن لبنان لم يُجِد التعامل مع القرار السياسي الغربي والدولي باستخدام ملف النازحين، علماً أن النظام السابق لم يظهر حماسة لإعادتهم، حيث لا مكان متوفّر للإقامة ولا أسواق مفتوحة للعمل.

وبعد سقوط حكم الأسد، سقط الاعتبار السياسي والأمني، وسارعت القوى التي استولت على السلطة الى دعوة السوريين في الخارج للعودة الى بلادهم. وكان في لبنان من يتوقع أن يرى عشرات الألوف من السوريين الذين يزحفون باتجاه بلادهم، غير آبهين بالإجراءات الأمنية أو الحدودية. لكن ما حصل هو العكس، فقسم كبير ممّن غادروا الى سوريا بفعل العدوان الإسرائيلي على لبنان عادوا بعد وقف إطلاق النار. واللافت أن الأرقام شبه الرسمية الموجودة اليوم، وبعد أقل من أسبوع على سقوط الأسد، تشير الى أن عدد السوريين الذين دخلوا الى لبنان أكثر من ضعفي عدد السوريين الذين غادروا. وكما تحدّث النازحون السابقون عن تركهم سوريا خشية تعرّضهم للاضطهاد من قبل النظام السابق، فإنّ القادمين الآن يكرّرون الحجّة نفسها. لكن الاختلاف يتركز حول الهوية الطائفية أو السياسية للنازحين. ولا يوجد في الأفق أيّ مؤشر على معالجة شاملة، لا للنازحين السابقين ولا للحاليين أيضاً.

ثالثاً: شكّل لبنان لعقود طويلة «الكوريدور الرأسمالي» الذي يخدم النظام الاشتراكي في سوريا. حيث كان يتمّ الاحتيال على العقوبات والحصار، وحيث مثّل لبنان ملاذاً لأموال مافيات تحكّمت بالموارد السورية طوال عقود. كما شكّلت مصارف لبنان ملاذاً لأموال البورجوازية السورية التي هربت بعد تسلّم البعث السلطة وفرض التأميم، ثم تحوّلت المصارف، نفسها، الى ملاذٍ للأموال المشبوهة أو الآتية من صفقات غير شرعية. وحاولت مصارف لبنان الدخول الى سوريا من أجل العمل «ضمن سوق حرّة» كان الأسد الابن يحبّذها، لكنها تعثّرت أيضاً.

كما أن لبنان تحوّل بعد الأزمة السورية الى ممرّ للمسافرين السوريين من جهة، ومركز لاستيراد أو التصدير للبضائع التي يمنع القانون السوري استيرادها، أو تمنع العقوبات تصديرها. وفي جانب ثالث، كان لبنان مركزاً لاستهلاك قسم غير قليل من المنتجات السورية، أو عبوراً لمرور بعض هذه المنتجات نحو أوروبا. وما يجدر بنا توقّعه، في حال استتباب الوضع، أن لا يبقى السوري مضطرّاً إلى السفر عبر مطار بيروت، وغير الشرعي الموازي لمعبر المصنع غير الشرعي، وعلى العكس من ذلك، قدّرت أعداد الداخلين إلى لبنان بنحو 90 ألفاً من السوريين من طوائف مختلفة.

في هذا الإطار، أكّدت مصادر أمنية أن «العدد الرسمي للداخلين من سوريا إلى لبنان، لا يتجاوز 7 آلاف نازح، بمعدّل 1000 إلى 1200 نازح يومياً منذ الأحد الماضي وهؤلاء جميعهم يستوفون الشروط القانونية المُتفق عليها كحيازتهم للإقامات أو لديهم أوضاع إنسانية أو يُعد لبنان بالنسبة إليهم بلد عبور للسفر إلى الخارج. ولفتت المصادر إلى أن «هذه الأرقام هي الدانا الرسمية الموجودة عند الأجهزة، وهي لا تشمل الآف النازحين الذين دخلوا عبر معابر غير شرعية، وبعض التقديرات تقدّر عددهم بـ 90 ألفاً»، لافتة إلى أنهم «في غالبيتهم من الأقليات التي كانت تقيم في مناطق سيطرة النظام، مثل محيط مقام السيدة زينب وأرياف حمص وحماه وصولاً إلى الحدود اللبنانية، وقرورا المغادرة، وبعضهم تحدّث عن تعرضه لتهديدات، بينما نفى آخرون ذلك، لكنّ الهواجس كبيرة لديهم».

وتوزّع هؤلاء في عدة مناطق «حيث أتى عدد صغير إلى بيروت، لكنّ غالبية العظمى دخلت إلى مناطق البقاع، ومنها مدينة الهرمل التي تشهد حركة نزوح تحديداً من منطقة القصير ومطربا وربلة وبلدتي نبل والزهراء ومن أرياف حمص والحدود الغربية لسوريا، وتجاوز عدد النازحين الـ 30 ألفاً، بينما توجّه المسيحيون منهم إلى منطقة رأس بعلبك والقاع وجديدة الفاكهة. وقال هؤلاء إن فصائل مسلحة هاجمتهم في منازلهم وقراهم وطلبت منهم المغادرة.

> مخاوف أمنية من صدامات بين النازحين الجدد والقدماء

ونبّهت المصادر الأمنية من واقع خطير جداً، وهو تزامن وجود النازحين المعارضين للنظام والمؤيدين له في مناطق بعضها قريب من بعض، وهو ما قد يؤدي إلى عمليات انتقام ومشاكل بين الطرفين. وهذا الأمر دفع إلى إقدام بعض الجهات، كالعشائر في الهرمل، على إقامة حواجز لمنع دخول مسلحين. وفي هذا الإطار، تقول المصادر الأمنية إن هناك مشكلات مستجدّة بعضها مرتبط بقيام عناصر لبنانيين وآخرين من السوريين الموجودين سابقاً في لبنان، بالتجمع لمنع دخول نازحين جدد إلى لبنان بحجة أنهم «من فلول النظام السابق». وقد اضطر الجيش اللبناني إلى قمع بعض التجمعات قرب بلدة عنجر بسبب المخاوف من إقدام بعض المسلحين على إطلاق النار. كما وقعت هجمات عدة قامت بها عصابات مسلحة ضد مراكز حدودية تخصّ الدولة السورية على طول السلسلة الشرقية، وحصلت صدامات في بعض الحالات مع عناصر من الجيش اللبناني الذي انتشر في هذه النقاط، خصوصاً أن بعضها موجود أصلاً داخل الأراضي اللبنانية. وبينما عزّز الجيش اللبناني وجوده ملتزماً بأوامر مشدّدة تقضي بمنع خروج أي سوري او سيارة تحمل لوحة سورية خارج الهرمل باتجاه الداخل اللبناني وحصر وجودهم في الهرمل وقرى رأس بعلبك والقاع في البقاع الشمالي، إلا أنه لا يستطيع تأمين الحدود بصورة جدية، والتعاون القائم مع الأمن العام اللبناني هدفه منع حصول مواجهات بين السوريين أنفسهم (النازحون الجدد والسابقون). وحتى الآن، لا يوجد لدى لبنان أي جواب بعد من الأمم المتحدة والمنظمات المعنية بالنازحين لجهة خطة العمل للمرحلة المقبلة، وسط خشية من أن لا تقوم الجهات الدولية بالمساعدة على إزالة مخيمات النازحين في أكثر من منطقة بقاعية. فيما تخشى جهات رسمية من لجوء بعض هؤلاء بالتعاون مع جهات لبنانية إلى حمل السلاح والإقدام على أعمال أمنية خطيرة.

غير أن أبرز ما يُمكن الإشارة إليه في هذا الملف، هو عدم وجود إرادة سياسية للتعامل مع ملف النازحين من الناحية الإنسانية، على عكس ما حصل عام 2011 عندما فُتحت الحدود على مصراعيها وهُيّئت كل الجهات لمساندة الشعب السوري الهارب من النظام، بينما تتشدّد القوى السياسية ومعها الأجهزة الأمنية في وجه هؤلاء وتمنعهم من الدخول حتى لو كانوا نساء وأطفالاً. وتقول الأجهزة الأمنية إنها تلقّت تعليمات من رئيس الحكومة نجيب ميقاتي بعدم السماح للسوريين بالدخول إلى لبنان إلا في حالة كانوا يملكون إقامات أو لديهم بطاقات سفر عبر مطار بيروت، علماً أن القرار جاء مخالفاً للتعليمات السابقة التي كانت تسمح للأمن العام بإدخال السوريين إلى لبنان «بسبب الأوضاع السياسية والأمنية في سوريا».

وقالت المصادر إنه يوجد يومياً نحو 4 إلى 5 آلاف سوري يتجمّعون عند المعبر الوحيد المفتوح (المصنع) وهم يواجهون مشكلة دخول إلى لبنان، ومعظم هؤلاء هم من الهاربين من الحكم الجديد.

(الأخبار)

> الحكم الجديد يتّجه الى «حياد» في الصراع مع إسرائيل وأوّل القرارات منع العمل العسكري الفلسطيني في كل سوريا إلى جانب إغلاق أيّ ممرّ أو ممرّ يخدم المقاومة

كما أن «السوق التنافسي»، الذي تقرّر اعتماده من قبل الحكم الجديد، سيسمح بوصول المنتجات مباشرة الى سوريا عبر معابرها البرية والبحرية والجوية، وسيؤدي رفع العقوبات الى استغنائها عن لبنان في علاقاتها التجارية مع العالم، وستجد طرقاً وتسهيلات أفضل عبر العراق والأردن وتركيا. إضافة الى أن سوريا قد تكون مركز استقطاب لاستثمارات عربية في عملية إعادة الإعمار وإطلاق الدورة الاقتصادية الجديدة، وهي استثمارات لم تجد طريقها الى لبنان، علماً أن كلّ تحرّك جدّي وإيجابي للاقتصاد السوري سيؤثّر على القوة الإنتاجية في لبنان، وخصوصاً بعدما تحوّلت العمالة السورية الى حلقة مركزية في ما تبقّى من دورة إنتاج في لبنان أو حتى في سوق الخدمات.

رابعاً: شكّلت سوريا، بخلاف كل ما قيل ويقال منذ خمسين سنة، مركزاً لتصدير النخب الثقافية والفنية، ومركزاً متقدماً في الإنتاج المحترف للموسيقيين والتشكيليين والمسرحيين والمتخصصين بعلوم الآثار، كما تربّعت دمشق على عرش الإنتاج الدرامي بنسختيه الجيدة والسيئة، وكانت في السنوات الأخيرة مركزاً لانتاج فنيّ كبير، استفاد منه اللبنانيون، سواء على صعيد شركات الإنتاج التي لعبت دور الوسيط مع المنصات العارضة للمنتجات، أو على صعيد إدارة الإنتاج المشترك. وهو سوق مثّل فرصة استفاد منها عشرات الألوف من السوريين واللبنانيين، الأمر الذي ترافق مع طفرة في أوساط العاملين في هذا الحقل، حتى يمكن اليوم، لأيّ مراقب، أن يلمس العدد الكبير للسوريين العاملين في الإعلام والثقافة والفنون في العالم العربي. وإذا كان هذا العنوان محل اهتمام كتلة صغيرة من الجمهور السوري، إلا أن خسارته ستشكّل ضربة للبنان وليس للسوريين الذين سيجدون ملاذات أكثر أمناً في مصر ودول الخليج العربي. عدا عن أن بعض الدول العربية، مثل قطر تريد الاستثمار في مراكز الأبحاث وعالم الأكاديميا في سوريا بطريقة لم يعرفها لبنان، وهو أمر يناسب لبنان إن أحسن التفاعل معه، لكنه سيكون كارثة على لبنان إن اعتقد أهله أنهم هم فقط أهل العلم والمعرفة.

هذه بعض الأسئلة والعناوين التي تخصّ المسألة السورية في لبنان. وسيكون أمامنا فرص كبيرة بما يفيد لبنان. لكن إذا ظلّت المؤشرات على النحو الذي نشهده حتى الآن، فإن لبنان أمام سلسلة من المخاطر التي قد لا تكون لنا قدرة على معالجتها، ما يعني تحوّل التغيير الكبير في سوريا الى مصدر تعب لهذا البلد... الذي يفترض بأهله أن يتذكّروا دوماً دور الجغرافيا والتاريخ، وأن اسمه الفعلي هو «برّ الشام»!

نازحون سوريون عالقون على المصنع (الأخبار)

تقرير

90 ألفاً دخلوا إلى لبنان خلال أيام وتمييز بين النازحين

أزمة النزوح تتفاقم ومخاوف من أحداث أمنية؟

تصدّر ملف النزوح السوري المشهد اللبناني المعقّد والمُثقل بملفاته السياسية والعسكرية ومآزقه الرئاسي. ورغم التحولات التي شهدتها سوريا، تتعاظم مشكلة النازحين وسط خشية من انفجار في ضوء العبء الذي تشكّله على كل المستويات، بينما يغذيها التعاطي التمييزي بين النازحين الذين كانوا ضدّ الرئيس بشار الأسد والنازحين الهاربين من الحكم الجديد، وغالبيتهم من أقليات طائفية، وباتوا الآن داخل الأراضي اللبنانية.

ففيما كان متوقّعاً، ليلة تنحّي الأسد عن السلطة وخروجه من سوريا، أن تشهد الحدود اللبنانية - السورية مدّاً من النازحين السوريين العائدين إلى بلادهم بعد انتفاء حجج بقائهم، كان بارزاً أن عدد الهاربين من سوريا تجاوز بكثير عدد العائدين إليها. والرّحمة اللافتة التي شهدها طريق الذّهاب إلى سوريا في ساعات الصباح الأولى من يوم الأحد الماضي ما لبثت أن تراجعت، رغم التسهيلات التي قُدمت من الأجهزة الأمنية، عبر الطريقين الشرعي من حدود المصنع، وغير الشرعي الموازي لمعبر المصنع غير الشرعي، وعلى العكس من ذلك، قُدّرت أعداد الداخلين إلى لبنان بنحو 90 ألفاً من السوريين من طوائف مختلفة.

في هذا الإطار، أكّدت مصادر أمنية أن «العدد الرسمي للداخلين من سوريا إلى لبنان، لا يتجاوز 7 آلاف نازح، بمعدّل 1000 إلى 1200 نازح يومياً منذ الأحد الماضي وهؤلاء جميعهم يستوفون الشروط القانونية المُتفق عليها كحيازتهم للإقامات أو لديهم أوضاع إنسانية أو يُعد لبنان بالنسبة إليهم بلد عبور للسفر إلى الخارج. ولفتت المصادر إلى أن «هذه الأرقام هي الدانا الرسمية الموجودة عند الأجهزة، وهي لا تشمل الآف النازحين الذين دخلوا عبر معابر غير شرعية، وبعض التقديرات تقدّر عددهم بـ 90 ألفاً»، لافتة إلى أنهم «في غالبيتهم من الأقليات التي كانت تقيم في مناطق سيطرة النظام، مثل محيط مقام السيدة زينب وأرياف حمص وحماه وصولاً إلى الحدود اللبنانية، وقرورا المغادرة، وبعضهم تحدّث عن تعرضه لتهديدات، بينما نفى آخرون ذلك، لكنّ الهواجس كبيرة لديهم».

وتوزّع هؤلاء في عدة مناطق «حيث أتى عدد صغير إلى بيروت، لكنّ غالبية العظمى دخلت إلى مناطق البقاع، ومنها مدينة الهرمل التي تشهد حركة نزوح تحديداً من منطقة القصير ومطربا وربلة وبلدتي نبل والزهراء ومن أرياف حمص والحدود الغربية لسوريا، وتجاوز عدد النازحين الـ 30 ألفاً، بينما توجّه المسيحيون منهم إلى منطقة رأس بعلبك والقاع وجديدة الفاكهة. وقال هؤلاء إن فصائل مسلحة هاجمتهم في منازلهم وقراهم وطلبت منهم المغادرة.

> مخاوف أمنية من صدامات بين النازحين الجدد والقدماء

ونبّهت المصادر الأمنية من واقع خطير جداً، وهو تزامن وجود النازحين المعارضين للنظام والمؤيدين له في مناطق بعضها قريب من بعض، وهو ما قد يؤدي إلى عمليات انتقام ومشاكل بين الطرفين. وهذا الأمر دفع إلى إقدام بعض الجهات، كالعشائر في الهرمل، على إقامة حواجز لمنع دخول مسلحين. وفي هذا الإطار، تقول المصادر الأمنية إن هناك مشكلات مستجدّة بعضها مرتبط بقيام عناصر لبنانيين وآخرين من السوريين الموجودين سابقاً في لبنان، بالتجمع لمنع دخول نازحين جدد إلى لبنان بحجة أنهم «من فلول النظام السابق». وقد اضطر الجيش اللبناني إلى قمع بعض التجمعات قرب بلدة عنجر بسبب المخاوف من إقدام بعض المسلحين على إطلاق النار. كما وقعت هجمات عدة قامت بها عصابات مسلحة ضد مراكز حدودية تخصّ الدولة السورية على طول السلسلة الشرقية، وحصلت صدامات في بعض الحالات مع عناصر من الجيش اللبناني الذي انتشر في هذه النقاط، خصوصاً أن بعضها موجود أصلاً داخل الأراضي اللبنانية. وبينما عزّز الجيش اللبناني وجوده ملتزماً بأوامر مشدّدة تقضي بمنع خروج أي سوري او سيارة تحمل لوحة سورية خارج الهرمل باتجاه الداخل اللبناني وحصر وجودهم في الهرمل وقرى رأس بعلبك والقاع في البقاع الشمالي، إلا أنه لا يستطيع تأمين الحدود بصورة جدية، والتعاون القائم مع الأمن العام اللبناني هدفه منع حصول مواجهات بين السوريين أنفسهم (النازحون الجدد والسابقون). وحتى الآن، لا يوجد لدى لبنان أي جواب بعد من الأمم المتحدة والمنظمات المعنية بالنازحين لجهة خطة العمل للمرحلة المقبلة، وسط خشية من أن لا تقوم الجهات الدولية بالمساعدة على إزالة مخيمات النازحين في أكثر من منطقة بقاعية. فيما تخشى جهات رسمية من لجوء بعض هؤلاء بالتعاون مع جهات لبنانية إلى حمل السلاح والإقدام على أعمال أمنية خطيرة.

غير أن أبرز ما يُمكن الإشارة إليه في هذا الملف، هو عدم وجود إرادة سياسية للتعامل مع ملف النازحين من الناحية الإنسانية، على عكس ما حصل عام 2011 عندما فُتحت الحدود على مصراعيها وهُيّئت كل الجهات لمساندة الشعب السوري الهارب من النظام، بينما تتشدّد القوى السياسية ومعها الأجهزة الأمنية في وجه هؤلاء وتمنعهم من الدخول حتى لو كانوا نساء وأطفالاً. وتقول الأجهزة الأمنية إنها تلقّت تعليمات من رئيس الحكومة نجيب ميقاتي بعدم السماح للسوريين بالدخول إلى لبنان إلا في حالة كانوا يملكون إقامات أو لديهم بطاقات سفر عبر مطار بيروت، علماً أن القرار جاء مخالفاً للتعليمات السابقة التي كانت تسمح للأمن العام بإدخال السوريين إلى لبنان «بسبب الأوضاع السياسية والأمنية في سوريا».

وقالت المصادر إنه يوجد يومياً نحو 4 إلى 5 آلاف سوري يتجمّعون عند المعبر الوحيد المفتوح (المصنع) وهم يواجهون مشكلة دخول إلى لبنان، ومعظم هؤلاء هم من الهاربين من الحكم الجديد.

(الأخبار)

تقرير

الجيش ينتشر في الخيام والخطوة التالية غير معلومة

أمال خليك

لم يحل انتشار الجيش اللبناني في بلدة الخيام دون استمرار الخروقات الإسرائيلية في البلدة نفسها مع استهداف مسيّرة معادية عدداً من أبناء البلدة كانوا يتفقّدون منازلهم، ما أدى إلى سقوط شهيد وجرح آخرين.

وكان الجيش واليونيفل قد أنجزا التحضيرات للانتشار على نحو تدريجي في أحياء الخيام بعد مسحها من الذخائر غير المنفجرة وإعادة الانتشار في النقاط التي أخلاها الجيش اللبناني قبيل بدء التوغل البري، بعدما تراجعت قوات الاحتلال الإسرائيلي فجراً من وطى الخيام في أطراف الخيام الشرقية - الجنوبية، باتجاه سردا في سهل الوزاني جنوب البلدة. وبالتزامن مع بدء انتشار الجيش في شمال الخيام، في ظل تحليق مسيّرة من طراز «هيرميز» على علو منخفض، استهدفت المسيّرة ثلاثة شبان كانوا يتفقدون الدمار في ساحة البلدة ما أدى الى استشهاد مصطفى عواضة وجرح أمين شيري وجواد أبو عباس، علماً أن الجيش وبلدية الخيام طلبا من المواطنين عدم التوجه الى البلدة بانتظار إتمام عملية انتشار الجيش، في وقت تنتظر فيه عشرات العائلات انتشار الجيش لانتشال جثامين شهداء البلدة من بين الركام.

ووصف رئيس حكومة تصريف الأعمال نجيب ميقاتي قصف الخيام بأنه «غدر موصوف يخالف كل التعهدات التي قدمتها الجهات التي رعت اتفاق وقف النار، وهي الولايات المتحدة وفرنسا، والمطلوب منهما تقديم موقف واضح مما حصل ولجم العدوان الإسرائيلي»، واضعاً «هذه الخروقات المتمادية برسم لجنة المراقبة المكلفة الإشراف على تنفيذ وقف إطلاق النار والمطلوب منها معالجة ما حصل فوراً وبحزم ومنع تكراره».

وبعد الخيام، تتجه الأنظار الى سائر بلدات القطاع الشرقي، حيث يفترض أن يعيد الجيش انتشاره تنفيذاً لاتفاق وقف إطلاق النار. غير أن مصدراً عسكرياً قال لـ«الأخبار» إنه ليس هناك موعد محدد للانتشار، كما أن الوجهة المقبلة بعد الخيام غير معروفة، بما يشير إلى استمرار مناورات العدوّ وتسويفه في تطبيق الهدنة رغم الضمانات الدولية. فيما سجّل تراجع لقوات الاحتلال فجر أمس من مشارف وادي السلوقي في أطراف طلوسة باتجاه مركبا شرقاً.

وفيما يتعهّد العدو بالانسحاب ضمن مهلة الستين يوماً، يستمر بنسف المنازل في البلدات الحدودية لتحويلها الى أرض محروقة. وشهد وادي حسن في أطراف مجدل زون وطير حرفا انفجارات ضخمة ناجمة عن قيام العدوّ بنسف منازل في المنطقة.

لم تحل الضمانات الدولية دون قصف العدو الخيام بعد انتشار الجيش فيها (علي حشيشو)

دراسة

أقصت الوزارة المعوّقين واللاجئين السوريين من حساباتها

التعليم في الحرب: خطة طوارئ نظرية بلا جاهزية

فاتن الحاج

حسن النية الذي أبدته وزارة التربية في الاستجابة للتعليم أثناء العدوان الإسرائيلي على لبنان لم يكن كافياً لمعالجة النطاق الكامل للأزمة، إذ انصبّت الجهود على استئناف الدراسة، مع إيلاء القليل من الاهتمام لجودة التعلم، ولا سيما في ما يتعلق بملاءمة التعليم «أونلاين» والحضوري على حدّ سواء. وبحسب دراسة أجراها مركز الدراسات اللبنانية عن «التأثيرات المتنوعة للحرب على التعليم»، فرض التحوّل في بداية العام الدراسي، بفعل العدوان، تكاليف اجتماعية ومالية كبيرة، وكشف عن وجود فجوات حرجة في التخطيط الحكومي، رغم أن الحرب كانت متوقعة مسبقاً.

> كان على وزارة التربية أن تتوقع سيناريوهات مختلفة بما في ذلك احتمال استمرار الحرب وازدياد موجات النزوح

ورغم وضع بروتوكولات طوارئ، «فالخطط اعتمدت على بيانات نظرية من دون دراسة ميدانية كافية أو خرائط أو آليات تنسيق». وكما هو موضّح في الدراسة، «فإن الافتقار إلى بيانات شاملة ومحدّثة عن التلامذة والمعلّمين وكذلك في المدارس، يزيد من تعقيد الجهود لتقييم التأثير الكامل في نظام التعليم. وفي وقت تقدّم فيه تحديثات وزارة التربية بعض الأفكار حول نطاق الأضرار، فإنّها تغطي أقل من 20% من التلامذة في لبنان». على سبيل المثال، ذكرت

(هيثم الموسوي)

الوزارة، في بياناتها، أن عدد المتأثرين بشكل مباشر بالحرب بلغ نحو 550 ألف تلميذ، فيما أشارت الدراسة إلى تأثر أكثر من مليون تلميذ، باعتبار أن «أرقام الوزارة لعدد التلامذة المتضررين لا تشمل الأطفال السوريين المسجلين في القطاع العام، والأطفال الفلسطينيين المسجلين في مدارس الأونروا أو المسجلين في التعليم غير النظامي».

إلى ذلك، لم تُخصّص الحكومة تمويلاً لخطة الطوارئ الحكومية التي أعلن عنها في تشرين الأول 2023، فيما لم تتلقَّ خطة الطوارئ لوزارة التربية، التي بدأ تنفيذها في 4 تشرين الثاني الماضي، تمويلاً من الخزينة العامة، إنما تعتمد على تمويل المنظمات الدولية والأهلية لجميع أنشطتها، علماً أن تدخلات هذه المنظمات اقتصرت على تغطية كلفة تجهيز المدارس للماوى وتقديم خدمات الإغاثة. وتلقّت الوزارة وعوداً بالحصول على تمويل من الصندوق الائتماني للتعليم التابع لوزارة التربية واليونيسيف، لضمان توفير الموارد التعليمية اللازمة مثل الكتب المدرسية، ولضمان قدرتها على توفير خدمات الدعم النفسي والاجتماعي الحيوية والفحوص الطبية لمساعدة الأطفال على التكيف مع آثار الحرب. كذلك تعهّد حاكم دبي، محمد بن راشد آل مكتوم، برعاية تعليم 40 ألف تلميذ عبر منظمات المجتمع المدني، لكن في غياب أي أرضية في لبنان للتعليم الرقمي. أما وزارة التربية فلا تزال تعاني مشكلات في تأمين رواتب المعلمين وتصحيح بدلات أجورهم والاتفاق على الحوافز أو بدلات الإنتاجية.

الدراسة تناولت التأثيرات المتنوعة للعدوان، مع تسليط الضوء، بصورة خاصة، على التفاوتات التعليمية المتزايدة والصعوبات المعقدة التي تواجهها الفئات الضعيفة من السكان، بما في ذلك الأطفال ذوو الإعاقة وأطفال اللاجئين السوريين. وأظهرت أنّ العدوان تسبّب في مجموعة من الاضطرابات المادية والنفسية التي أدت إلى تقويض الاستقرار المطلوب للمشاركة التعليمية الفعالة. مع ذلك، واصل عدد كبير من الأهالي والمعلّمين إعطاء الأولوية للتعليم، وتسليط الضوء على منافع عودة أطفالهم إلى مقاعد الدراسة.

إلا أن الدراسة كشفت عن تباين واضح في الاستعداد للعودة إلى الصفوف، وهو ما يتأثر بالظروف الصعبة المباشرة التي تعيشها العائلات النازحة. ففي المناطق المتضررة بشكل مباشر من العدوان، يرى أقل من 50% من أهالي التلامذة التعليم أولوية عالية، في حين يشارك نحو 20% من المعلمين فقط هذا المنظور. وأعرب أكثر من 50% من المعلمين في المناطق المتضررة عن عدم استعدادهم لاستئناف التعليم، في ظل الظروف الحالية.

وعلى النقيض من ذلك، أظهر نحو ثلثي الأهالي في المناطق غير المتضررة الاستعداد لاستئناف أطفالهم للتعليم. في المقابل شعر نحو ربع المعلمين فقط بالاستعداد للعودة إلى المدرسة بحلول 4 تشرين الثاني، وأعربوا عن الحاجة إلى وقت إضافي للتخطيط بشكل مناسب للواقع الجديد الذي يواجهونه.

يُخلّ الأطفال ذوو الإعاقة والتلامذة اللاجئون السوريون والفلسطينيون من بين الفئات الأكثر ضعفاً من السكان في هذه الأزمة. وحتّى الآن، تُستبعد هذه المجموعات من الأطفال من الخطط التعليمية الجارية، إذ لم يجر ذكرها أو إشراكها في خطط وزارة التربية. في الآونة الأخيرة فقط، أصدرت الوزارة مذكّرة بشأن تسجيل اللاجئين السوريين من دون أن تحدد موعداً لبداية العام الدراسي حتى الآن.

وتسلّط الدراسة الضوء أيضاً على وجهات النظر المختلفة بشأن أسلوب التعليم، فيظهر المعلمون في المناطق المتضررة بشكل مباشر من الحرب تفضيلاً أقوى للتعلم «أونلاين» بسبب المخاوف المتعلقة بالسلامة، إذ يُفضل ما يقرب من ثلثيهم هذا النهج. وعلى النقيض من ذلك، يُظهر الأهالي تفضيلاً أقوى للتعليم الحضوري، في المناطق الأقل تضرراً من الحرب، تفضّل نسبة أكبر من الأهالي والمعلمين التعليم الحضوري، «ما يشير إلى أن حالة عدم اليقين وعدم الاستقرار في مناطق الحرب تدفع نحو المطالبة بوجود خيارات أكثر مرونة تشمل التعلّم عن بعد».

لكن التحديات المرتبطة بالتعلم «أونلاين» واضحة، ولا سيّما بالنسبة إلى العائلات النازحة، فالكثير منها يفتقر إلى الموارد اللازمة مثل الإنترنت الجيد والكهرباء والأجهزة الرقمية. كما تنتشر مشكلات الاتصال على نطاق واسع، حيث أفاد نحو 60% من المعلمين و50% من الأهالي بعدم إمكان الوصول إلى الإنترنت. وعلاوة على ذلك، يمتلك 50% من المعلمين و20% من أولياء الأمور فقط جهاز كمبيوتر أو «تابليت».

في مجال آخر، أكّد أكثر من ثلثي المعلمين الحاجة إلى الدعم النفسي، وأشار ما يقرب من النصف منهم إلى أن أطفالهم يحتاجون أيضاً إلى مثل هذه المساعدة. وعلاوة على ذلك، أعرب نحو 20% من المعلمين و25% من الأهالي عن الحاجة إلى دعم النقل لتسهيل الحضور إلى المدرسة.

إلى ذلك، تسبّبت المصاعب المالية التي يواجهها المعلمون، في تدني أجورهم إلى ما بين 200 و500 دولار شهرياً، فيما المعلمون المتعاقدون هم الحلقة الأضعف.

ووفقاً للدراسة، كان على وزارة التربية أن تتوقع سيناريوهات مختلفة، بما في ذلك احتمال استمرار الحرب وازدياد موجات النزوح، وأن تخطط وفقاً لذلك. «وعبر التخطيط الشامل والاستباقي فقط يمكن لنظام التعليم في لبنان أن يخرج من الأزمة أقوى وأكثر مرونة، وأن يوفر لجميع الأطفال التعليم الجيد الذي يستحقونه». كما كان على الخطة التربوية لحظ توقف الحرب وعودة الأهالي إلى قراهم وتفصيل التدخل حسب المناطق، فللقرى التي ما زالت محتلة تدبير مختلف عن المناطق المحاذية للشريط المحتل، ومختلف عن القرى والمدن والمناطق التي عانت من قصف مركّز مثل النبطية والضاحية الجنوبية لبيروت حيث دمرت المنازل وانتقل الأهالي إلى أماكن أخرى.

ما حصل أن خطة الوزارة اقتصرت على الاستمرار بالتعليم «أونلاين» في عدد من مناطق الجنوب والضاحية من دون تأمين مستلزمات هذا التعليم بشكل فعلي. هي خطة ورقية إدارية غير قابلة للتطبيق بغياب عدد من مستلزماتها وانحصار جاهزية الوزارة بالأعمال الإدارية حصراً تاركة التنفيذ على جهات ثالثة.

نصف التلامذة السوريين تسجّلوا في المدارس الرسمية

54 ألف تلميذ سوري تسجّلوا حتى الآن فقط في مدارس بعد الظهر من أصل 110 آلاف تلميذ تقول وزارة التربية إنهم كانوا موجودين في لبنان خلال الحرب الأخيرة، فيما تفصل 6 أيام فقط عن انتهاء مهلة تسجيل التلامذة في 18 الجاري.

وربما تحتاج الوزارة إلى جمع «داتا» جديدة نتيجة التغيرات المستجدّة في سوريا لإحصاء عدد التلامذة في عمر المدرسة، والذين يتطلعون لمتابعة تعليمهم في لبنان، وأن تتخذ التدابير المناسبة على هذا الأساس لجهة تحديد عدد المدارس المطلوبة والأساتذة والمديرين والنظّار. لا على أساس التنفيع الشخصي والمادي بزيادة أسماء وهمية لتلامذة لا يجري التدقيق في مدى حضورهم إلى الصفوف. ومن التدابير التي اتخذتها الوزارة أخيراً أنها امتنعت عن التعاقد مع 700 موجّه تربوي في مدارس اللاجئين السوريين بعد الظهر، واشترطت أن يكون هناك ناظر واحد لكل 150 تلميذاً، وهو ما سيقلّص أعداد النظّار، باعتبار أن الوزارة كانت في السابق تعتمد ناظراً واحداً لكل 100 تلميذ، في حين أن النظام الداخلي للمدارس الرسمية ينص على المعيار الأول المتّبع في دوام قبل الظهر. كذلك طلبت الوزارة أن يكون التلميذ حاملاً لإقامة شرعية ووثائق ثبوتية.

المعضلة الأساسية أن وزارة التربية ربطت تمويل معظم مشاريعها التربوية بأزمة النزوح السوري منذ عام 2011 لدرجة أنها لم تعترض مثلاً على ما تفعله الجهات الدولية المانحة لجهة ترميم مدارس أكثر من مرة لمجرد أنها تضم تلامذة سوريين، في حين أن مدارس أخرى قد تتقاسم المباني نفسها التي لا يطولها أي ترميم لأنه ليس لديها تلامذة سوريون.

كذلك اعتمدت الوزارة كلياً على الجهات المانحة لدفع رواتب الأساتذة الذين يدرسون في دوام بعد الظهر وتنصّلت من أي مسؤولية تجاههم، وهي اليوم، وفي ظل الظروف الاستثنائية قد تذهب للقول للأمم: ليس لديكم عمل!

(الأخبار)

تقرير

الطريق الجديدة: فرحة سقوط الأسد تنغصها خشية على الاستقرار

لينا فخر الدين

يُشبه الدخول إلى المقهى القديم في الطريق الجديدة النبش في التاريخ. كلّ شيء في الداخل يُعيد الزائر عقوداً إلى الوراء. الكراسي الخشبيّة المصنوعة مقاعدها من القشّ، والطاولات المربّعة التي احتفظت بلون الخشب المعتّق، فيما المذياع المتربّع على الرفّ العلوي يكاد ينطق «هُنا لندن».

يليق الديكور المتروك على قدمه برواد المقهى الذين تجاوز معظمهم السبعين. تقاعد نهاية الخدمة يعني فعلياً التردّد يومياً على «القهوة». في كلّ صباح يتجمّعون هنا، في موعدٍ ثابت لا يبدّله شيء. يشربون القهوة ويلعبون «دق طاولة» أو «دق ورق»، قبل أن يعود كلّ منهم إلى منزله ظهراً. الأصوات العالية لا تعني أن إشكالاً سيقع، فهؤلاء اعتادوا الخناق اليومي، في اللعب كما في النقاشات السياسيّة. يُعيدهم إسقاط الرئيس بشّار الأسد عقوداً إلى الوراء. شيءٌ من الفرح يغمر وجه «أبو شفيق» لدى تكرار رفيقه «أبو عمر» أنّ الأسد رحل، ومع ذلك يُكرّر هؤلاء تخوّفهم من السيناريوهات التي ستلي، إذ إنّ ذاكرتهم تحيلهم إلى زمن الانقلابات المتتالية في سوريا، قبل أن يستقرّ «البعث» على كرسي الحكم لخمسين عاماً ونيف.

بين «أبو شفيق» وحكم الأسد سنوات من النضال حينما حمل بندقيّته الأولى في السبعينيات. يسرح الرّجل السبعيني في السنوات التي مضت. لا يزال يذكر جيّداً مقر «حركة فتح» في الفاكهاني، حيث كان يقطن. «ذاكرةٌ مريرة» من دخول قوّات الردع العربيّة إلى لبنان، قبل أن تتركها الجيوش العربيّة واحدة تلو أخرى حتى أصبحت قوات الردع السورية فقط. في ذلك الحين، كانت الطريق الجديدة، في معظمها، «مرابطون»، تسير خلف إبراهيم قليلات. «كان أبو شاكر مقصدنا، لأنّه منّا وفينا، وكنّا نحن أبناء المنطقة أهدافاً للقوّات السوريّة التي نكّلت بنا، قبل أن يخرج ياسر عرفات من الفاكهاني، ومعه أبو شاكر».

أحلام طريق الجديدة، كادت أن تنتهي في حينه، قبل أن ينفض الرئيس رفيق الحريري الغبار عنها. الرّجل الحالم أعاد طموحات أبناء المنطقة، وإن ليس على طريقة «أبو شاكر». «مع أبو بهاء عشنا لحظات مختلفة، هي لحظات السلم وإعادة الإعمار، ومعهما تعويم السنيّة السياسيّة التي عشنا في كنفها».

يوافق الموجودون في المقهى الخشبي على ما يقوله «أبو شفيق»، بأنّ

> «ذاكرةٌ مريرة» منذ دخول قوّات الردع إلى اغتيال الحريري

«الحريري سعى إلى دولة عادلة لجميع طوائفها، من دون أن يكون هناك استثناء للسنّة فيها». ومع ذلك «ما خلّوه السوريين يشتغل». يعود هؤلاء بالذاكرة إلى عام 2000 حينما ترك «أبو بهاء» كلّ شيء خلفه ورحل بعد تضييقات النّظام السوري، ولأنّ الاتفاق السياسي معه صار مستحيلاً. «كنا ندرك كلّ ذلك، ولكن كان الأمل بمسيرة الحريري كبيراً»، يقول «أبو أحمد»، قبل أن يقاطعه بعض الجالسين، إنّ «زمن الحريري كان أفضل من غيره، ولكنّه لم يكن على قدر التطلّعات»، ليُبرّر بعضهم بأنّ «العوائق كانت من الشام»، قبل أن «يقصم النظام ظهرنا باغتيال أبو بهاء». التعويض الذي جاءهم من نجله، سعد، لم يكن بأفضل حال، «بعدما وقفت دمشق حجر عثرة في طريقه، ولم تغير السين سين شيئاً من الحقد على آل الحريري، حتّى اعتكف سعد في ظل التطورات الإقليمية».

كلّ هذا «الاستضعاف السوري لأبناء الطائفة السنيّة في لبنان وسوريا»، بالنسبة إليهم، يبرر فرحهم بسقوط النظام بسبب ارتكابات رجالاته على مرّ السنوات، من المقاومة وصولاً إلى الحريري الأب. ومع ذلك، لا يعني لهؤلاء كثيراً ما إذا كانت «السنيّة السياسيّة» ستستعيد دمشق، بالنسبة إليهم «الاستقرار هو الأهم لأن الناس تعبت».

تقرير

الحرب تقلّص قطاع الصيدلة: 400 صيدلية خارج العمل

رأفت حمية

طوال 66 يوماً، عانى قطاع الصيدلة الأمرّين مع التدمير الذي لحق بمئات الصيدليات والإقفال القسري لما يقارب 800 صيدلية لوجودها في أماكن معرّضة للاستهداف. ولعلّ أسوأ ما حدث في ذلك الوقت هو عجز معظم أصحاب الصيدليات المقفلة قسراً عن «تحرير» الأدوية الموجودة على رفوف صيدلياتهم والمخزّون، إلا في ما ندر. ومن استطاع فعل ذلك، فقد فعله بمجهود شخصي «وتحت القصف»، يقول أحد الصيادلة في الضاحية الجنوبية لبيروت بعدما تمكّن من إخراج الأدوية والمستحضرات على دفعات «بين جولات القصف». فعل كثر من الصيادلة ذلك، في ظلّ تقاعس نقابة الصيادلة في لبنان عن القيام بخطّة تعالج أزمة الصيادلة غير القادرين على فتح صيدلياتهم، سواء لناحية إخراج الأدوية ومن ثم تصريفها كي لا تذهب إلى التلف، وخصوصاً أن هناك أنواعاً كثيرة من الأدوية يصعب تصريفها، إما لحاجتها إلى أماكن تخزين محددة وتبريد أو لأنها تباع حصراً لحالات محدّدة لا يستطيع الصيدلي التصرّف بها وصرفها لأيّ كان.

وبسبب هذا الواقع، دفع الصيادلة ثمن الحرب من جيوبهم، فلم تقتصر الأضرار على البناء فقط، وإنما أتت على المؤسسة الصيدلانية بكليّتها. وإذ لا يمكن تحديد الخسائر التي تكبّدها القطاع، إلا أن نقيب صيادلة لبنان، جو سلّوم، يخمّن أن الرقم بـ«ملايين الدولارات». وينطلق سلّوم في تقديراته من الأعداد الكبيرة للصيدليات المتضرّرة، كلياً أو جزئياً، فبحسب الاستمارة الإلكترونية التي عمّمتها النقابة على الصيادلة، بلغ عدد الصيدليات المتضرّرة حتى اللحظة 383 صيدلية، موزعة ما بين 43 صيدلية مهدّمة بشكل كامل، وجزء كبير منها مع المحتويات في داخلها و200 صيدلية مدمّرة من الداخل، بحيث لم يبقَ سوى الهيكل و140 صيدلية بأضرار جزئية. وهذه الحصيلة ليست نهائية، بحسب سلّوم، لكون عملية التسجيل الإلكتروني لم تنته، وهناك أعداد من الصيادلة لم يسجّلوا بعد لعدم تمكّنهم من تفقّد صيدلياتهم بسبب وجودها ضمن المناطق التي يحذّر العدو الإسرائيلي من الدخول إليها. وبحسب الإحصاء، فإن النسبة

> تواصل مع شركات الأدوية لإعطاء أصحاب الصيدليات المتضرّرة مهلاً إضافية قبل تسديد ما يترتّب عليهم من مستحقات

الكبرى من الصيدليات المتضرّرة سجّلت في منطقة الجنوب، ومن ثم البقاع والضاحية الجنوبية لبيروت.

وقد خلق هذا الأمر معضلتين أساسيتين، أولاهما الكلفة العالية من الخسائر التي لا يستطيع الصيادلة التكفّل بها، وثانيتهما توقّف أصحاب الصيدليات المتضررة، كما الموظفين لديهم عن العمل، وهو ما يؤثر على هذه الشريحة التي انقطعت قسراً عن ممارسة أعمالها، وبالتالي تأمين متطلباتها ومتطلبات عائلاتها. وفي هذا السياق، بدأت نقابة الصيادلة حراكاً لدى الوزارات المعنية والمؤسسات المحلية (مجلس الجنوب والهيئة العليا للإغاثة وغيرهما) والدولية (اتحاد الصيادلة الفرنكوفوني واتحاد الصيادلة العالمي) في محاولة لتأمين دعم مادي للصيادلة للعمل على إعادة بناء مؤسساتهم.

أما في ما يتعلّق بأوضاع الصيادلة المنقطعين عن العمل، فلا خطّة حتى اللحظة لهؤلاء، إذ يشير عبد الرحمن مرقباوي، نائب نقيب الصيادلة، إلى أن «النقابة تفتّش اليوم عن باب قانوني لمساعدة الصيادلة، لكون القانون لا يسمح لنا بالتصرّف بأموال النقابة، ولذلك نعمل على التفتيش عن طريقة للمساعدة من دون الالتفاف على القانون أو مخالفته». وبموازاة هذا الأمر، فتحت النقابة «حساباً للتبرعات، وننتظر لكي نرى ما سينتج من هذا الحساب لمساعدة الصيادلة ولو بالجزء اليسير»، كما عملت على التواصل مع شركات الأدوية وأصحاب المستودعات والموزعين لإعطاء أصحاب الصيدليات المتضررة مهلاً إضافية قبل تسديد ما يترتّب عليهم من مستحقات.

(هروات بو حيدر)

تقرير

سوريا
مسار الانفتاح الاقتصادي... نحو الخراب

ما يحدث الآن في سوريا هو تسريع ما كان يقوم به نظام البعث للوصول إلى حالة الانفتاح الكامل على الأسواق العالمية، بحيث يصبح رأس المال الغربي قادراً على دخول الاقتصاد السوري بشكل حرّ، وهو ما يسهم في ضرب السيادة الاقتصادية. وبتحوّل سوريا نحو الاقتصاد الحرّ، تكون كل البلدان العربية قد أصبحت جزءاً من منظومة المال العالمية، إلا الجزائر التي لا تزال تحافظ على جزء من الخصوصية لاقتصادها

ماهر سلامة

لم تمضِ أيام على سقوط النظام في سوريا حتى بدأ الحديث عن الشكل الاقتصادي للنظام الجديد. وانتشر تسجيل صوتي لوزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك السابق، لؤي المنجد، موجّه إلى التجّار وأصحاب الرساميل، يقول فيه إن سوريا ستتحوّل نحو اقتصاد «السوق الحرّة التنافسية». «يُبشّرهم» المنجد بأن حلمهم بنهاية الاقتصاد الموجّه وفتح الحدود بشكل كامل سيتحقق مع الحكومة الجديدة ليصبح مماثلاً لما هو في لبنان ودبي وتركيا.

خطيئة النظام

هذا المسار لم يبدأ اليوم، بل بدأت خطواته تظهر بوضوح في مطلع عام 2010 بعد عقود من تسلسل الليبرالية إلى سوريا. ففي بداية فترة حكم بشار الأسد، تقرّر الانتقال المباشر نحو ما سمّي «اقتصاد السوق الاجتماعي». وأدّى ذلك إلى ظهور نخب سياسية وتجارية، مرهونة برأس المال الغربي، مع تسهيل دخول الرساميل، وأبرزها الخليجية، إلى الاقتصاد السوري تحت عنوان الاستثمارات التي تشاركت مع هذه النخب السياسية والتجارية.

وبحسب ما ورد في كتاب الباحثَين: علي القادري وليندا مطر «سوريا: من الاستقلال الوطني إلى الحرب بالوكالة»، فإن «الدولة السورية لم تبدأ بتقنين مواردها العامة وإنفاقها على الرعاية الاجتماعية بشكل جدي، إلا في منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين». وبحلول نهاية العقد المذكور، كانت الدولة قد «وضعت معظم ثرواتها المالية والحقيقية عند أقدام القطاع الخاص. وكانت آليات تخصيص الموارد تتبع المصالح والأهواء الشخصية».

لم يحصل هذا الأمر دفعة واحدة. فقد كان نظام حزب البعث يبحث عن طريق للدخول إلى الاقتصاد العالمي بعد سقوط الاتحاد السوفياتي الذي كان داعماً أساسياً على صعيد التنمية والتسلّح وتصريف المنتجات. «ولم تبدأ إصلاحات السوق إلا في أواخر الثمانينيات بمجرد سقوط الاتحاد السوفياتي» بحسب القادري ومطر. وليس مستغرباً، بحسب الباحثَين أن «الإصلاحات الاقتصادية الليبرالية الواسعة النطاق التي أدخلها بشار الأسد أدّت إلى تآكل حصّة دخل العمالة في الناتج المحلي الإجمالي في نهاية العقد الأول من عهده».

عملياً، شكل النظام السياسي، وما فتحه من مجالات للاستفادة من مراكز السلطة والعلاقات بها، قد يكون سهّل استغلال فكرة إعطاء القوّة للقطاع الخاص، ما أدّى إلى توزيع غير متناسب للموارد. فمن مجمل التعديلات التي أدخلت في عهد بشار الأسد، ولا سيما التعديلات الجوهرية التي فرضها في عامَي 2006 - 2007، والتي كانت على شكل «علاج بالصدمة» وفق توصيف الباحثَين، أدّت إلى الغاء القيود المفروضة على أسعار السلع الضرورية، وسحبت الدعم عن حزم الاستهلاك الأساسية، وقلّصت من الإقراض المدعوم للتجارة وللإنتاج الصناعي.

قبل هذه التطورات، وتحديداً في مرحلة ما بعد عام 1964، كان النظام في سوريا يسعى إلى بناء التنمية من خلال الاعتماد على الذات أو الاشتراكية. استمرّ الأمر في الخمسينيات والستينيات، إلى أن تقرّر في بداية عهد حافظ الأسد «تخفيف الموقف الاشتراكي وصولاً إلى مرحلة ابنه بشار. وبحسب الباحثَين، مرّ الاقتصاد السوري بثلاث مراحل: التنمية الاشتراكية، تخفيفها وانتهاؤها بحلول أواخر عام 2010. فقد انهار النموذج الاقتصادي الذي كان يضمن في السابق الاحتياجات الأساسية للمجتمع من خلال القدرات والموارد المحلية.هكذا، تحوّلت سوريا إلى النموذج الذي يؤمن بأن الدافع الأساسي للاقتصاد هو القطاع الخاص. ويمكن التماس هذا السعي في التسجيل الصوتي لوزير التجارة السابق، الذي يظهر فيه «حلم» النخب الاقتصادية في سوريا بالتوجّه إلى الأسواق المفتوحة التي تعوّم القطاع الخاص.

> في عامَي 2006 و2007 ألغت الحكومة السورية القيود المفروضة على أسعار السلع الضرورية ورفعت الدعم عن استهلاك السلع الأساسية وعن الإنتاج الصناعي القومي

ورغم تباطؤ معدّل نموّ الوافدين الجدد إلى سوق العمل، إلا أن معدّل خلق الوظائف «اللائقة» المصمّم على الطراز النيوليبرالي «انخفض بمعدل أسرع بكثير» وفق الباحثَين. وفي استجابة لانخفاض الطلب على الاستثمار والاستهلاك، انخفض الطلب على العمالة أيضاً. لكن ذلك لا يظهر بوضوح في الأرقام الرسمية التي ركّزت على «انخفاض معدّل البطالة». في النتيجة، وكما حدث في أماكن أخرى، أصبح عدد هائل من العمالة الزائدة عن الحاجة، والتي كانت تكافح من أجل كسب لقمة العيش في وظائف غير منظّمة فقيرة، يُعَدّ الآن من العمالة العاملة. يعود ذلك إلى ربط معدل البطالة الحقيقي بمستويات المعيشة «اللائقة». بهذه الطريقة، أصبح الوضع المعيشي أسوأ وأسوأ مع دخول الإصلاحات النيوليبرالية حيّز التنفيذ. وهناك أمثلة عديدة عن عائلات سورية كانت ترتكز على الزراعة، توجّهت إلى إغلاق مزارعها التي أصبحت من دون جدوى، والانتقال إلى مناطق المركز التي أصبحت تتركّز فيها الثروة بفعل سياسات الانفتاح وتمكين القطاع الخاص. هنا لعب عاملان دوراً مهماً؛ الأول، رفع الدعم بشكل تدريجي عن المحروقات، وهو ما كان يخفّض الأكلاف على المزارعين ويسهم في خفض ربحيّتهم أو في خسارتهم. والثاني، يتعلق بتحويل الموارد إلى المدن التي أصبحت بؤراً لتركّز الثروة، بفعل تركّز القطاع الخاص فيها.

لذا يستنتج الباحثان «أن الإصلاحات الاقتصادية الليبرالية، سواء من خلال القمع، أو من خلال التدابير الإيديولوجية المنفّرة، تعمل على تهميش الاهتمامات العامة أو العمالية. كما تمارس ضغوطاً على حصّة الدخل المستحقة للطبقة العاملة». كما أن ارتفاع معدلات التضخم ساهم في إضعاف القدرة الشرائية للعمال، واتّساع الاستقطاب الاقتصادي والاجتماعي، وإهمال المناطق الريفية، وزيادة الهجرة من الريف إلى المدن، في خلق الظروف الموضوعية للاضطرابات الاجتماعية في سوريا.

سوريا آخر دول المنطقة التي تصبح ليبرالية (أ ف ب)

تحرير السوق أمام الرساميل والأفراد

ستصبح سوريا آخر دول المنطقة التي تخضع لضغوط منظومة الاقتصاد العالمي في ما يتعلّق بمعاييرها للدول التي تريد أن تكون جزءاً من هذه المنظومة. وهذه المعايير تتضمّن تحرير حركة رؤوس الأموال وتحرير الأسواق وعدم تدخّل الحكومات فيها. وتُشكّل هذه المعايير أُسس النظام الليبرالي وتذهب أبعد نحو النيوليبرالية التي تفرض إنهاء دور الدولة في الاقتصاد بشكل عام من خلال عدّة إجراءات مثل الخصخصة والتقشّف في الإنفاق العام وسواها من الإجراءات.

تقرير

الحكومة أقرّت مشروع قانون مشروطاً بملاحظات الوزراء اللاحقة
تعديلات «غير نهائية» على «النقد والتسليف»

(هيثم الموسوي)

ما لم ترد أيّ ملاحظات من الوزراء على مشروع القانون الرامي إلى تعديل قانونَي النقد والتسليف وإنشاء المصرف المركزي، فإن مجلس الوزراء يرى أنه أنجز مهمّته في تغيير الانتقال نحو قانون أكثر تطوّراً. التعديلات المقترحة في مشروع القانون هي نفسها التي توصلت إليها اللجنة المكلّفة من رئيس الحكومة نجيب ميقاتي وترأّسها مستشاره نقولا نحّاس، لرسم مجموعة من التعديلات لا تمسّ بصلاحيات حاكم مصرف لبنان، ولا ترسي أي تغيير جذري في عمل القطاع المصرفي.

فما ناقشه المجلس، إن كان قد ناقش هذا الاقتراح بشكل جادّ، يندرج في إطار «التسويق» لا أكثر، إذ أقرّ الأمر مشروطاً بملاحظات الوزراء اللاحقة، كما وجّهت الأمانة العامة لمجلس الوزراء كتاباً إلى وزارة المال والمصرف المركزي تطلب رأيهما بهذه التعديلات.

وبحسب نصّ قرار مجلس الوزراء الصادر في 4 كانون الأول 2024، «تبيّن أنه تقرّر إعادة النظر في قانون النقد والتسليف من دون المساس بالهيكلية الأساسية التي تمنح مصرف لبنان صلاحيات واستقلالية وضمانات لكي يمارس مهامه في إطار قواعد الحوكمة والشفافية، وتم تحديد نطاق وإطار التعديلات المنشودة على الشكل الآتي:

- تعزيز الشفافية والاستقلالية والمراقبة في المصرف المركزي.
- تعزيز الحوكمة في مهام الحاكم والمجلس المركزي، وتوسيع إطار الشفافية لجهة نشر المحاضر والقرارات.
- تعزيز استقلالية المجلس المركزي وصلاحياته.
- تعزيز الرقابة على أجهزة المصرف المركزي وتفعيلها.
- تشديد الضوابط على تمويل مصرف لبنان للدولة والقطاع العام.
- تحديد دور المصرف المركزي في التعامل بالودائع الأجنبية.
- تحديث بعض المواد القانونية التي مرّ عليها الزمن».

ومن أبرز التعديلات التي يقترحها المشروع، أن يتم تحديد سعر الصرف القانوني لليرة اللبنانية وفق العرض والطلب في الأسواق، بالإضافة إلى «توضيح» مواصفات تعيين الحاكم ونوابه وشروط التمانع والتضارب، فضلاً عن «التشديد على وجوب تنفيذ قرارات المجلس المركزي ونشر قراراته ومحاضره ضمن حدود القانون». ويتضح أنه جرى التركيز على المجلس المركزي بوصفه محرّك النموذج الاقتصادي الذي يراد له الآن القيام من بين الأموات من خلال إجراءات «قصّ» و«تلزيق» لا تمسّ في جوهر عمله وبنيانه. فما يقترح هو أن يتم استحداث جهاز رقابي جديد في المصرف المركزي يتمثّل في إنشاء هيئة تدقيق مستقلّة عن الإدارة التنفيذية للمصرف المركزي «لمراقبة تقيّد أجهزة المصرف المركزي بالقوانين وقواعد السلوك المعمول بها لديه» بدلاً من أن تكون الرقابة خارج المصرف المركزي كلياً. وجرى حصر تمويل الدولة بأموال المصرف المركزي الخاصة وتوسيع شروط الاستفادة منها، وأن يتم تحديد «وجهة استعمال الاحتياط الإلزامي بالليرة اللبنانية وبالعملة الأجنبية».

تعكس التعديلات المقترحة هاجسَين أساسيّين: منع خلق رياض سلامة جديد، ومنع إقراض الدولة. فأتت التعديلات تجميلية «ليس فيها مساس بالهيكلية الأساسية التي تمنح حاكم مصرف لبنان صلاحيات، واستقلالية، وضمانات»، بحسب ما جاء في الأسباب الموجبة. لذا، سيبقى حاكم مصرف لبنان مطلق اليدين وقائداً أوحد لكل السياسات النقدية والمصرفية، إذ إن المواد الأكثر جدلية في قانون النقد والتسليف بقيت بلا تعديل، مثل المادتين 70 و71. أي لن تتغيّر علاقة الحاكم بالحكومة، وسيبقى الآمر الناهي في الجهاز الإداري في المصرف، فهو الآمر الناهي إدارياً، يعيّن ويقيل الموظفين، ورئيس المجلس المركزي، ورئيس الهيئة المصرفية العليا، ورئيس الأسواق المالية، والمهيمن على لجنة الرقابة على المصارف.

(الأخبار)

◄ إعلانات رسمية ►

إعلان

صادر عن السجل التجاري في بيروت بموجب محضر جمعية تاريخ 2024/11/29 تقرر بتاريخ 2024/12/10 حل وشطب شركة صيدا 777 ش.م.ل. من قيود السجل التجاري في بيروت حيث هي مُسجلة تحت الرقم /1019566/ رقم تسجيلها في وزارة المالية /3031947/ رئيس مجلس إدارتها السيد خليل سلهب. فعلى كُل ذي مصلحة أن يُقدم مُلاحظاته أو اعتراضه خلال مُهلة عشرة أيام من تاريخ آخر نشر.

أمين السجل التجاري في بيروت بالتكليف
مارلين دميان

إعلان

من أمانة السجل العقاري في المتن
طلب زياد جوزف شلهوب وكيل بيار فيليب شكيبان وكيل هادي وبيار إيلي بيار شكيبان المالكين في العقار /1737/ قرنة الحمرا سندي تمليك بدل عن ضائع بحصتي المالكين.
للمُعترض المُراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري
مايكل حدشيتي

إعلان

من أمانة السجل العقاري في كسروان
طلب جان نجيب العقيقي بوكالته عن السيد عصام بطرس أبو شديد ونضال بطرس أبو شديد وفاتن رياض أبوشديد وغنوه رياض أبو شديد وسلام تابت أبو شديد سند تمليك بدل عن ضائع للعقارات 1583 و 1589 و 1594 من منطقة كفردبيان.
للمُعترض مُراجعة الأمانة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري في كسروان
سعد حدشيتي

إعلان

صادر عن الغُرفة الابتدائية الثالثة في الشمال
غُرفة الرئيسة كاتيا العنداري
مُوجه إلى المُستدعى ضدهما: طروز وسلمى موسى طنوس موسى الحران، وهما من بلدة كوسبا الكوره أصلاً، ومجهولي محل الإقامة حالياً.
بالدعوى رقم 2021/103 المُقدمة ضدكما من المُستدعي: نقولا يعقوب موسى بوكالة المُحامي جوني موسى، تدعوكما هذه المحكمة لاستلام الحُكم الصادر عنها برقم 110 بتاريخ 2024/11/14، المُتضمن إزالة الشيوع في العقار رقم 1793 منطقة كوسبا العقارية، عن طريق طرحه للبيع بالمزاد العلني للعُموم بواسطة دائرة التنفيذ المُختصة، على أن يعتمد أساساً للطرح في المُزايدة الأولى المبلغ المُقدر من الخبير، وتوزيع ناتج البيع بين الشركاء وتضمينهم النفقات كُل بنسبة حصته في الملكية، وذلك خلال مُهلة ثلاثين يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلان.

رئيس القلم
ميرنا الحصري

◄ وفيات ►

آل جنبلاط وآل عسيران يشكران كُل من قدّم التعازي والمُواساة بفقيدتهم الغالية
سامية عادل عسيران جنبلاط
إن بالحُضور أو الاتصال أو عبر الرسائل.
ويسألان الله أن يحفظ الجميع بعنايته بعيداً من كُل مكروه.

على الغلاف

إسرائيل تتابع تغوّلها في سوريا: قصف وقضم وتهجير

تقدمت قوات الاحتلال إلى قرى وبلدات في حوض اليرموك قبل أن تنسحب إلى المنطقة العازلة (أ ف ب)

تتابع القوات الإسرائيلية احتلال مناطق جديدة في الجنوب السوري، بالتزامن مع عمليات تهجير سكان عدد من القرى والبلدات، وفرض حظر تجوّل في بلدات أخرى. ويأتي هذا ضمن الهجوم الإسرائيلي الأعنف والأكبر على البلاد منذ حرب تشرين عام 1973، إثر سقوط نظام الرئيس بشار الأسد، الذي فرّ إلى روسيا بعد أن انحلّ الجيش وأصبحت معداته وأسلحته «صيداً سهلاً»، قامت إسرائيل على الفور بتدمير كل ما تستطيع تدميره منه. وعمدت قوات الاحتلال، خلال الهجوم الشامل برّاً وجواً، إلى السيطرة على المنطقة العازلة التي تمتد على طول نحو 80 كيلومتراً، وفقاً لـ«اتفاقية فضّ الاشتباك» الموقّعة عام 1974، والتي أعلن رئيس وزراء العدو، بنيامين نتنياهو، سقوطها بعد سقوط النظام السوري. وبحسب المعلومات المتقاطعة الواردة من المنطقة الجنوبية، فقد توغّلت القوات الإسرائيلية بعمق يراوح بين 9 و20 كيلومتراً داخل الأراضي السورية.

وفيما باتت قوات الاحتلال تفرض سيطرتها على قمة جبل الشيخ، فهي تتابع تقدّمها نحو سعسع، وحاولت في بداية هجومها تقديم تطمينات للسكان بأن ما تقوم به إجراء مؤقّت، قبل أن تكشف التطورات اللاحقة زيف هذه الادّعاءات، خصوصاً مع صدور أوامر إلى سكان عدد من القرى في ريف القنيطرة بإخلاء منازلهم. وفي هذا السياق، ذكر سكان محليون أن جيش العدو قام بتنفيذ عدد من العمليات البرية خلال الساعات الماضية، حيث تقدّمت قوات خاصة إلى بعض المناطق، بينها قرى وبلدات في حوض اليرموك في ريف درعا، قبل أن تنسحب إلى المنطقة العازلة.

وفي ظل انشغال وسائل الإعلام السورية والعربية وحتى العالمية المحتشدة في دمشق، بالأوضاع المعيشية والسياسية داخل البلاد، بات من الصعب الحصول على معلومات مؤكدة حول تطورات الهجوم الإسرائيلي، خصوصاً أن قوات الاحتلال منعت طاقماً صحافياً عربياً اقترب من مناطق عملياتها، وقامت بإطلاق النار بشكل تحذيري عليه ما أجبره على الانسحاب، حسبما أكّد سكان محليون. كذلك، يساهم فرض حظر التجول وإجبار السكان على البقاء داخل منازلهم ومنعهم حتى من الصعود إلى أسطحها، في احتجاب حقيقة ما يجري على الأرض، ليبقى الشيء الوحيد المؤكد، حتى الآن، تدمير ما تبقّى من أسلحة الجيش السوري عبر سلسلة غارات جوية، لا تزال مستمرة، وتدمير البنى التحتية العسكرية بما فيها مراكز البحوث، بالإضافة إلى التوغل البري واحتلال المنطقة العازلة.

ولم يلقَ الهجوم الإسرائيلي على سوريا أي أصداء كبيرة في الأوساط السياسية العربية والعالمية، باستثناء بعض الإدانات والتحذيرات، في وقت تأتي فيه قائد غرفة العمليات العسكرية التي تسيطر على سوريا في الوقت الحالي، أحمد الشرع (أبو محمد الجولاني)، بنفسه عن هذه الحرب، مؤكداً عبر تصريحات صحافية أن سوريا لن تخوض أي حرب أخرى. وكان التوغل الإسرائيلي في سوريا تسبّب في إعاقة عمل «قوات حفظ السلام» الأممية، التي أعلنت استقدام تعزيزات إضافية إلى المنطقة العازلة بعد سقوط النظام، قبل أن تعترف بأن التحركات الإسرائيلية أعاقت عملها. ومن جهتها، انسحبت القوات الروسية التي كانت تنتشر سابقاً ضمن مهمة تهدف إلى خفض التوتر خلال الحرب الإسرائيلية على لبنان.

ويترافق العدوان الإسرائيلي الكبير على سوريا مع تحركات أميركية مستمرة لدعم إسرائيل، من بينها الزيارة التي أجراها مستشار الأمن القومي الأميركي، جيك سوليفان، أمس، إلى تل أبيب، حيث التقى وزير الحرب الإسرائيلي، يسرائيل كاتس، ورئيسي جهازَي «الشاباك» و«الموساد»، رونين بار وديفيد برنياع، ووزير الخارجية جدعون ساعر، لتنسيق الجهود حول الأوضاع في سوريا، وسط إصرار نتنياهو على أن قواته لن تنسحب من المنطقة العازلة. ويستبطن ذلك توسيع رقعة الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي السورية، وبدء مرحلة جديدة من سياسة فرض الأمر الواقع، إلى حين تولّي الرئيس الأميركي المنتخب، دونالد ترامب، زمام السلطة الشهر المقبل، علماً أن إدارته السابقة ضربت عرض الحائط بكل القرارات الدولية، معلنةً سيادة إسرائيل على الجولان السوري المحتل.

(الأخبار)

> يترافق العدوان الإسرائيلي الكبير على سوريا مع تحركات أميركية مستمرة لدعم إسرائيل

«إسرائيل الكبرى» قيد التنفيذ
نتنياهو يدفن «سايكس – بيكو»

حسين إبراهيم

بعد سقوط نظام بشار الأسد في سوريا، والذي كان في كل الأحوال تركة ثقيلة من تركات الأنظمة القومية المتبقية من زمن العداء الرسمي العربي لإسرائيل، من دون كثير فعالية، فتحت الأخيرة، للمرة الأولى منذ ضم الجولان عام 1981، باب التوسع إلى خارج حدود فلسطين المحتلة. ومنذ نشوء الكيان، ظلت مسألة الأطماع الإسرائيلية في الأراضي العربية تنقسم إلى قسمين: واحد يتعلّق بالأراضي الفلسطينية؛ والآخر بتلك التي تخص دول الطوق التي سيطرت عليها إسرائيل في حروبها مع العرب، أو التي قد تسيطر عليها في حروب في المستقبل.

وفي تقرير لها عن هذه المسألة، تحدثت صحيفة «هآرتس» عن «رؤية» رئيس حكومة العدو، بنيامين نتنياهو، المتعلقة بـ«إسرائيل الكبرى»، وهو ما أشار إليه بنفسه لدى حديثه مع القضاة خلال مثوله بتهم فساد أمام المحكمة قبل أيام قليلة، حين قال إن «أمراً تكتونياً حصل هنا. زلزال لم يحصل منذ مئة سنة، منذ معاهدة سايكس – بيكو»، الموقعة بين الانتدابين الفرنسي والبريطاني عام 1916. وقبل ذلك، كان نتنياهو قد أعلن انتهاء اتفاقية فض الاشتباك في الجولان، وتقدمت قواته إلى المناطق السورية المحررة، ما يعني أن إسرائيل لم تعد تلزم نفسها بالخرائط التي نجمت عن الاتفاقية الموقّعة عام 1974، والتي وفرت هدوءاً على تلك الجبهة لعقود طويلة.

قد يكون مفهوماً أن يعلن قائد «هيئة تحرير الشام»، أبو محمد الجولاني، أن سوريا تعبت من الحروب ولا تريد حروباً جديدة، فهذه حال كثير غيره من العرب الذين تخلوا عن فلسطين، لكن ما لا يمكن فهمه هو وصفه الصراع مع إسرائيل بأنه «صراع بين إيران والمنطقة»، في حين أن الحديث يجري عن أرض سورية تُحتل في ظلّ سلطته التي تمارسها حكومة انتقالية تحت إشرافه، باشرت التصدي لشؤون سوريا والسوريين، فهل الأرض ليست شأناً مهماً بالنسبة إلى السوريين؟ وقد يكون مفهوماً أيضاً أن السلطة غير قادرة على التحرّك على الأرض أو حتى دبلوماسياً، لكن ألا يعني شيئاً غياب أي موقف سياسي يثبّت على الأقل أن القيادة الجديدة تعتبر الأرض المحتلة في الجولان، وتلك التي احتُلت حديثاً هي أرض سورية، وأن القرى التي تقوم إسرائيل حالياً بتهجير سكانها هي سوريّة، خاصة أن القوات الإسرائيلية تقترب بذلك من مركز الحكم السوري في دمشق؟ لم يكن ممكناً أن تكون نوايا إسرائيل، أكثر وضوحاً. وهي في كل حال لم تعد مجرّد نوايا تنتظر فرصة مناسبة. تصريحات نتنياهو تؤكد أن الفرصة لتوسيع مساحة إسرائيل هي الآن، وأن التنفيذ جارٍ، وغير منفصل عمّا صرح به الرئيس الأميركي المنتخب، دونالد ترامب، من أن إسرائيل صغيرة ويتعين توسيع مساحتها؛ ولا ينفصل كذلك عمّا يجري في قطاع غزة، ولا سيما عملية التهجير من شمال القطاع، حيث إذا لم ينجح التهجير، فالقتل يؤدي الغرض نفسه بخفض عدد السكان إلى الدرجة التي تسمح للعدو بالضم؛ ولا ينفصل أيضاً عمّا هو جار تنفيذه من برنامج لضم الضفة الغربية، المرشحة لأن تكون التالية على طاولة ترامب للاعتراف بضمها، لا سيما في ظل تقارير عن اتفاقات جرى التوصل إليها بينه وبين نتنياهو، خلال الحملة الانتخابية الأميركية، مع ما قد يعنيه هذا بالنسبة إلى الأردن.

نحن فعلياً، كما يقول نتنياهو، أمام عملية تغيير للحدود التي رسمتها معاهدة سايكس – بيكو، تحصل برعاية ترامب الذي هدّد بالجحيم في الشرق الأوسط، إذا لم يتم الإفراج عن الأسرى بحلول موعد تسلمه السلطة، وأعاد تكرار التهديد موفده المعين إلى هذه المنطقة، ومن ذا الذي سيعارض ما سيقوم به الرئيس الأميركي؟

حتى تكون صورة ما يجري كاملة، يكفي مشاهدة دول الغرب تتدافع لإطلاق الوعود برفع اسم «هيئة تحرير الشام» من قوائم الإرهاب الغربية. لكن من غير المتصوَّر أن يجري ذلك، ولا أن يتم دعم الحكومة الجديدة، من دون أن توضح هذه الأخيرة موقفها من موضوع التطبيع مع إسرائيل، وهو، للأمانة، ما لم تفعله بعد، علناً على الأقل.

تغيير بحجم المساس بحدود سايكس – بيكو، بالنسبة إلى الأميركيين الذين ورثوها ولم يكونوا جزءاً منها، يستحق التغاضي عن تصنيف تنظيم أو أشخاص، خاصة أن ورثة الأفغان العرب، في «القاعدة» و«داعش» وغيرهما، انتهوا بالصيغة التي تهدّد الأمن القومي الأميركي، ولم يعد ثمة ما يمنع إعادة تأهيل بقاياهم، للقيام بأدوار من نفس نوع تلك التي قاموا بها حين حاربوا السوفيات وأخرجوهم من أفغانستان. وما يؤشر إلى أن تاريخ هذه العلاقة، دار دورة كاملة، هو أن ثوار سوريا يقومون عملياً بطرد الروس، ورثة السوفيات، من سوريا. أما ورثة السلطنة التي مثلت معاهدة «سايكس – بيكو» عملية تقسيم لتركتها، فيحاولون استعادة فتات من هذه التركة، عبر تنصيب حكم موالٍ في دمشق، ولو على حساب فلسطين وسائر الدول العربية الإسلامية.

الجولاني يبدأ إصدار «فرمانات»
غرفة عمليات تركية – قطرية في دمشق

انخفضت وتيرة الفوضى في المدن السورية بشكل عام، وخصوصاً في دمشق واللاذقية، مع استمرار «إدارة العمليات العسكرية» في إرسال تعزيزات إلى داخل المدن، وبدء تحريك عجلة الحياة بتشغيل الأفران وبعض وسائل النقل الداخلي، بعد استقدام دفعات من الوقود اللازم لتنشيطها. ويأتي هذا في وقت وصل فيه وفد أمني تركي - قطري، يضم رئيس جهاز الاستخبارات التركي، إبراهيم قالن، ورئيس جهاز أمن الدولة القطري، خلفان الكعبي، إلى دمشق، لبدء مباحثات مع «إدارة العمليات العسكرية» التي يترأسها أحمد الشرع (أبو محمد الجولاني). وبدا قالن زيارته إلى دمشق من المسجد الأموي، قبل أن يجتمع إلى الشرع الذي لا يُعتبر لقاؤه به مفاجئاً، في ظل العلاقات الوطيدة التي ربطت الطرفين طيلة سنوات الحرب السورية.

وفي غضون ذلك، وصل وزير الخارجية الأميركي، أنتوني بلينكن، إلى العاصمة الأردنية عمّان، حيث أجرى مباحثات موسّعة حول الأوضاع في سوريا، قبل أن يسافر، اليوم، إلى أنقرة لإجراء لقاء مع نظيره التركي، حاقان فيدان. وفي تصريحات له بعد لقائه الملك الأردني، عبدالله الثاني، أشار بلينكن إلى أن بلاده تدعم ما سمّاه «انتقالاً شاملاً» في سوريا، وتشكيل «حكومة سورية مسؤولة». وأضاف أن واشنطن تشدّد على «أهمية احترام جميع الأطراف الفاعلة في سوريا لحقوق الإنسان، والتمسك بالقانون الدولي، واتخاذ جميع الاحتياطات اللازمة لحماية المدنيين، بمن في ذلك أفراد الأقليات، وتسهيل وصول المساعدات الإنسانية عبر سوريا، ومنع استخدام سوريا كقاعدة للإرهاب أو تهديد جيرانها»، وفق تعبيره.

وتأتي زيارة بلينكن بعد يوم واحد فقط من تصريحات أطلقتها وزارة الدفاع الأميركية عن التماسها «حسن نية» من الشرع، الذي كان أعلن أن سوريا لن تخوض حرباً أخرى، وقام بتقديم ضمانات بمتابعة واحتواء جميع المنشآت المرتبطة بالبرنامج الكيماوي في سوريا. وسبق أن حدّدت الولايات المتحدة أربعة شروط أساسية لشطب «هيئة تحرير الشام» من قائمة الإرهاب: التعاون في الملف الكيماوي، وتقديم ضمانات لمكافحة الإرهاب، والانتقال الشامل إلى حكومة مسؤولة تمثل جميع السوريين، وضمان حقوق الأقليات.

من جهتها، بدأت روسيا حراكاً سياسياً بالتعاون مع الإمارات، لبلورة موقف واحد عنوانه دعم المسار الأممي (اللجنة الدستورية). وقالت وزارة الخارجية الروسية، إن «وزيري الخارجية الروسي (سيرغي لافروف) والإماراتي (عبدالله بن زايد) بحثا عقد اجتماع دولي في أقرب وقت ممكن من أجل إطلاق حوار وطني شامل بمشاركة جميع القوى السياسية والعرقية والطائفية» في سوريا، لافتةً إلى أن الطرفين اتفقا على أن «المبادرة إلى عقد مثل هذا الاجتماع يجب أن يتخذها المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة غير بيدرسن في المستقبل القريب جداً». كذلك، بدأت روسيا تكثيف اتصالاتها مع «هيئة تحرير الشام» لتحصين وجودها العسكري في سوريا. وفي هذا السياق، قال نائب وزير الخارجية الروسي، سيرغي ريابكوف، إن بلاده تعوّل على بقاء قاعدتيها في طرطوس واللاذقية السوريتين، واللتين لم تتعرّضا لأي هجمات كما لم تقترب منهما قوات المعارضة المسلحة بعد سقوط نظام الأسد.

وتأتي زيارة بلينكن، أمس، البدء في تطبيق هدنة لمدة أربعة أيام بين الطرفين، لإتاحة الفرصة أمام الحلول السياسية والدبلوماسية، وتبادل الأسرى. وجاء الإعلان هذه المرة على لسان «الجيش الوطني»، الذي أكّد، في بيان، «التوصّل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار في منبج وريفها لمدة أربعة أيام»، في «محاولة لتنفيذ تفاهمات إنسانية وأمنية، بما في ذلك انسحاب خلايا قسد وعائلاتها من المنطقة». وعلى رغم وقف إطلاق النار، إلّا أن محيط «سد تشرين» الواقع في منطقة صرين في ريف حلب الشمالي الشرقي، شهد مناوشات بين الطرفين، في محاولة تركية لإظهار أن الاتفاق يخصّ فقط منطقة منبج، وأن أنقرة ستواصل الهجمات إلى حين السيطرة على الشريط الحدودي مع سوريا بالكامل.

ومع ذلك، سارعت «قسد» و«الذاتية» إلى التعبير عن رغبتها في الحوار، وتجنّب أيّ حسم عسكري لمصير مناطقها بعد سقوط نظام بشار الأسد، والبدء بمرحلة انتقال سياسي في البلاد. وأكّد القائد العام لـ«قسد»، مظلوم عبدي، أن الأخيرة «مستعدّة لتقديم كل التسهيلات في إعادة رفات السلطان التركي، سليمان شاه، إلى منطقة عين العرب، بعد نقله في وقت سابق إلى منطقة آشمة في الداخل التركي، حفاظاً عليه من هجمات داعش». كذلك، أصدر «مجلس الشعوب» التابع لـ«الذاتية» بياناً أعلن فيه «رفع العلم السوري الجديد على جميع المجالس والمؤسسات والإدارات والمرافق العامة التابعة للإدارة الذاتية»، مؤكداً أن «مناطق الإدارة في شمال وشمال شرق سوريا جزء لا يتجزأ من الجغرافيا السورية».

وفي الإطار نفسه، أكّدت مصادر «الأخبار» أن «وفداً من قادة قسد ووجهاء وشيوخ عشائر المنطقة والمجلس الوطني الكردي والمسيحيين في محافظة الحسكة، سيتوجه إلى العاصمة دمشق للقاء قادة الحكومة الجديدة، وبحث مصير مناطق شمال شرق سوريا»، لافتةً إلى أن «الوفد سيطالب بضرورة الحفاظ على الإدارة الذاتية، واعتبار تجربتها نموذجاً مناسباً لشكل سوريا الإداري والعسكري». وكشفت المصادر عن «تحرُّك أميركي - فرنسي لاستعجال وساطة بين أنقرة وقسد بما يمنع حصول فراغ أمني في ملف حراسة سجون ومخيمات داعش في مناطق قسد»، مرجّحةً أن «تطالب تركيا، قسد، بحلّ نفسها والإعلان عن فك ارتباطها بحزب العمال الكردستاني ومغادرة كوادر الحزب لسوريا، في مقابل السماح بتمثيل سياسي وإداري في الحكومة القادمة». كما رجّحت المصادر أن «زيارة رئيس الاستخبارات التركية إبراهيم قالن، إلى دمشق، والاجتماع بين وزيري خارجيتَي تركيا والولايات المتحدة، الدولة والحفاظ عليها. وفي انتظار أن تبصر «حكومة تصريف الأعمال» النور بشكلها النهائي والموسّع، يتابع الشرع جولاته على المحافظات السورية، توازياً مع إصداره بعض القرارات، ومن بينها حل جميع المؤسسات الأمنية، والتشديد على الحريات الشخصية، وتجهيز غرف استقبال للشكاوى تعمل على مدار الساعة لـ«منع أي تجاوزات». وفيما تتابع تركيا فتح حدودها مع سوريا أمام عودة اللاجئين السوريين، يستعد الأردن لإجراء مماثل أيضاً بعد تجهيز معبر نصيب، وسط أنباء عن فتحه خلال اليومين المقبلين. كذلك أعلنت «حكومة تصريف الأعمال» السورية فتح الأجواء السورية أمام حركة الملاحة الجوية الدولية، واقتراب موعد فتح مطاري حلب ودمشق الدوليين. ومن جهتها، بدأت بعثات دبلوماسية عديدة العمل في سوريا. ونشرت إدارة الشؤون السياسية في «حكومة الإنقاذ» (نواة حكومة تصريف الأعمال) عبر معرّفاتها على مواقع التواصل الاجتماعي شكراً وجهته إلى ثماني دول هي: مصر والعراق والسعودية والإمارات والأردن والبحرين وسلطنة عُمان وإيطاليا، على استئناف عمل بعثاتها الدبلوماسية في دمشق، في وقت تتابع فيه السفارة الروسية نشاطها بشكل اعتيادي، وتسري أنباء عن نية دول عديدة - بينها أوروبية - إعادة علاقاتها مع سوريا، وهو ما أعلنت تركيا وقطر المضي فيه قريباً.

(الأخبار)

> بدأت بعثات دبلوماسية عديدة العمل في سوريا

تحرّك فرنسي - أميركي لمنع الانفجار
«قسد» تتودّد إلى سلطة الجولاني

بعد معارك عنيفة استمرّت ثلاثة أيام في محيط مدينتَي عين العرب والطبقة في ريف حلب، والرقة، بين «قسد» و«الجيش الوطني» المدعوم من تركيا، أعلن، أمس، البدء في تطبيق هدنة لمدة أربعة أيام بين الطرفين، لإتاحة الفرصة أمام الحلول السياسية والدبلوماسية، وتبادل الأسرى. وجاء الإعلان هذه المرة على لسان «الجيش الوطني»، الذي أكّد، في بيان، «التوصّل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار في منبج وريفها لمدة أربعة أيام»، في «محاولة لتنفيذ تفاهمات إنسانية وأمنية، بما في ذلك انسحاب خلايا قسد وعائلاتها من المنطقة». وعلى رغم وقف إطلاق النار، إلّا أن محيط «سد تشرين» الواقع في منطقة صرين في ريف حلب الشمالي الشرقي، شهد مناوشات بين الطرفين، في محاولة تركية لإظهار أن الاتفاق يخصّ فقط منطقة منبج، وأن أنقرة ستواصل الهجمات إلى حين السيطرة على الشريط الحدودي مع سوريا بالكامل.

ومع ذلك، سارعت «قسد» و«الذاتية» إلى التعبير عن رغبتها في الحوار، وتجنّب أيّ حسم عسكري لمصير مناطقها بعد سقوط نظام بشار الأسد، والبدء بمرحلة انتقال سياسي في البلاد. وأكّد القائد العام لـ«قسد»، مظلوم عبدي، أن الأخيرة «مستعدّة لتقديم كل التسهيلات في إعادة رفات السلطان التركي، سليمان شاه، إلى منطقة عين العرب، بعد نقله في وقت سابق إلى منطقة آشمة في الداخل التركي، حفاظاً عليه من هجمات داعش». كذلك، أصدر «مجلس الشعوب» التابع لـ«الذاتية» بياناً أعلن فيه «رفع العلم السوري الجديد على جميع المجالس والمؤسسات والإدارات والمرافق العامة التابعة للإدارة الذاتية»، مؤكداً أن «مناطق الإدارة في شمال وشمال شرق سوريا جزء لا يتجزأ من الجغرافيا السورية».

وفي الإطار نفسه، أكّدت مصادر «الأخبار» أن «وفداً من قادة قسد ووجهاء وشيوخ عشائر المنطقة والمجلس الوطني الكردي والمسيحيين في محافظة الحسكة، سيتوجه إلى العاصمة دمشق للقاء قادة الحكومة الجديدة، وبحث مصير مناطق شمال شرق سوريا»، لافتةً إلى أن «الوفد سيطالب بضرورة الحفاظ على الإدارة الذاتية، واعتبار تجربتها نموذجاً مناسباً لشكل سوريا الإداري والعسكري». وكشفت المصادر عن «تحرُّك أميركي - فرنسي لاستعجال وساطة بين أنقرة وقسد بما يمنع حصول فراغ أمني في ملف حراسة سجون ومخيمات داعش في مناطق قسد»، مرجّحةً أن «تطالب تركيا، قسد، بحلّ نفسها والإعلان عن فك ارتباطها بحزب العمال الكردستاني ومغادرة كوادر الحزب لسوريا، في مقابل السماح بتمثيل سياسي وإداري في الحكومة القادمة». كما رجّحت المصادر أن «زيارة رئيس الاستخبارات التركية إبراهيم قالن، إلى دمشق، والاجتماع بين وزيري خارجيتَي تركيا والولايات المتحدة، اليوم، سيكونان حاسمَين بخصوص هذا الملف»، متوقّعةً «صعوبة إبداء أنقرة أيّ مرونة في ملف استمرار قسد على حدودها، خاصة مع انهيار اتفاق سوتشي لعام 2019، والقاضي بانتشار الجيش السوري على الحدود، بعد سقوط النظام، وعودة الحدود إلى سيطرة قسد».

من جهة أخرى، تواصلت الانشقاقات في صفوف «مجلس دير الزور» العسكري التابع لـ«قسد»، في ظلّ اندلاع احتجاجات في عدة مدن وبلدات في محافظات حلب ودير الزور والحسكة، للمطالبة بتسليم المناطق لـ«إدارة العمليات العسكرية»، أسوة بمدينة دير الزور. وأعلن القائد العام لـ«مجلس دير الزور» العسكري، أبو ليث خشام، أمس، انشقاقه عن «قسد»، وانضمامه إلى «إدارة العمليات العسكرية»، ليكون خامس شخصية في «المجلس» تعلن انشقاقها، وهو ما بات يشكّل تهديداً لبنية «قسد» العسكرية. كما أعلنت «قوى الأمن الداخلي - الأسايش»، «حظراً للتجوال في عموم مناطق سيطرتها شمال شرق سوريا من الخامسة مساء وحتى الثامنة صباحاً، مع منع التجمّعات العامة بشكل كامل، «حفاظاً على الأهالي وممتلكاتهم»، وسط ترجيحات بكون ذلك محاولة من جانبها لامتصاص الاحتقان الشعبي، بعد معلومات عن سقوط قتيلين وإصابة آخرين في تظاهرات تطالب بخروج «قسد» من كل من محافظتَي الحسكة والرقة.

(الأخبار)

> سيتوجه وفد من «قسد» إلى العاصمة دمشق للقاء قادة الحكومة الجديدة، وبحث مصير مناطق شمال شرق سوريا

«قسد» مستعدّة لتسهيل إعادة رفات سليمان شاه إلى عين العرب (أ ف ب)

على الغلاف

إيران متمسّكة بدعم المقاومة: سوريا ليست طريق الإمداد الوحيد

طهران - **محمد خواجوئي**

مع سقوط نظام بشار الأسد في سوريا، وما قد يجرّه من أضرار إضافية على حركة «حماس» و«حزب الله»، لجهة المواجهة مع إسرائيل، تكهّن البعض بأن تدفع الإخفاقات الأخيرة إيران إلى التخلّي عن سياستها في دعم جبهة المقاومة ضدّ الاحتلال. غير أن خطاب المرشد الأعلى الإيراني، آية الله علي الخامنئي، قبل يومين، وتصريحات كبار المسؤولين السياسيين والعسكريين، دحضت تلك التكهّنات، وأظهرت أن طهران ستواصل سياستها في الدفاع عن المقاومة، على رغم الظروف الصعبة.

وكان المرشد الأعلى قد أكد، أول من أمس، في تصريحه الأول بعد سقوط الأسد، أن «المقاومة ستزداد قوّة في المنطقة لمواجهة المؤامرات الخبيثة»، وأن «مَن يتحدّث عن ضعفها سيخسر، وعليه التراجع عن موقفه». وفي الاتجاه نفسه أيضاً، أكد القائد العام لـ«الحرس الثوري»، اللواء حسين سلامي، أن «الطرق لدعم جبهة المقاومة مفتوحة ولا تنحصر بسوريا، كما يمكن أن تتغيّر الظروف في سوريا». وخلال لقائه مع عدد من قادة «الحرس»، أمس، بيّن سلامي أن «إيران عملت في السنوات الأخيرة على تعزيز استقلال حزب الله وقوى التحرير الفلسطينية عن الارتباط والارتهان الجغرافي، واليوم هم مستقلّون إلى درجة كبيرة». وعن مجريات الأحداث في سوريا، قال: «كنّا على معرفة بتحرّكات المسلحين والتكفيريين فيها خلال الأشهر الأخيرة، وتمكّنا حتى من تحديد جبهات الهجوم المحتمل، وأبلغنا المعنيين عسكرياً وسياسياً في سوريا بذلك، لكن لم يكن هناك إرادة للتغيير والحرب». وأضاف: «البعض يتوقّع من حرس الثورة القتال في المعركة بدلاً من الجيش السوري، لكن هل من المنطق أن نقاتل في بلد آخر، فيما يقف جيش ذلك البلد متفرجاً؟»، مؤكداً أن «قوات حرس الثورة هم آخر مَن غادروا المعركة في سوريا»، كما أشار إلى أن «كل الطرق إلى سوريا كانت مغلقة»، فيما «كان لا بدّ من تغيير الاستراتيجيات وفق مستلزمات الوضع»، مؤكداً أن «قوة إيران لم تتراجع، ولو تراجعت لما نفّذنا عمليتَي الوعد الصادق ١ و2».

وتزامناً مع تصريحات سلامي، اعتبر «الحرس الثوري»، في بيان، أن «الأحداث الأخيرة في سوريا درس ودافع لتعزيز القدرات والقوى، وحافز أقوى لجبهة المقاومة لطرد الولايات المتحدة من المنطقة وتحرير القدس والقضاء على الغدة السرطانية الصهيونية». ودان البيان بشدّة «استغلال الولايات المتحدة الحالي في سوريا والاعتداء عليها واحتلال أراضيها وتدمير البنى التحتية فيها»، مشدداً على «ضرورة حفظ السيادة الوطنية ووحدة وحافز أقوى لجبهة المقاومة وتحرير الأراضي في سوريا». من جهته، أكد رئيس البرلمان الإيراني، محمد باقر قاليباف، أن «الجمهورية الإسلامية الإيرانية تواصل دعمها للمقاومة»، مضيفاً: «بالطبع، من الواضح أن سقوط حكومة بشار الأسد قد يحدث مشاكل لمحور المقاومة، لكن فصائل المقاومة، وخاصة حزب الله اللبناني، أظهرت أنها لا تتقاعس مع الظروف الجديدة فحسب، بل سيتحرّكون أكثر من الماضي. ورأينا بعد استشهاد القيادات العليا والمتوسطة في حزب الله، بدت المقاومة أكثر حيوية ممّا كانت عليه في الماضي، وأجبر الكيان الصهيوني على قبول وقف النار». وعن الأحداث في سوريا، قال قاليباف إن «إيران سترصد سياسات المسلحين الجدد (في سوريا) تجاه السلوكيات الداعشية واعتداءات الكيان الصهيوني، وتعمل بما يتناسب مع ذلك». وتابع: «لو أصغت حكومة الأسد إلى تحذيراتنا، ولم تتجاهل الحوار مع شعبها، ووصلت إلى انسجام وطني، لما شهد الشعب هذه الاضطرابات والاعتداءات الصهيونية التي دمّرت البنى التحتية».

> الخامنئي: المقاومة ستزداد قوّة في المنطقة لمواجهة المؤامرات الخبيثة

وعلى المستوى الدبلوماسي، أجرى وزير الخارجية الإيراني، عباس عراقجي، ورئيس الوزراء، وزير الخارجية القطري، محمد بن عبد الرحمن آل ثاني، أمس، مباحثات هاتفية تناولت آخر التطورات في المنطقة، وركّزت على الأوضاع في سوريا. وبحسب ما أفادت به وكالة الجمهورية الإسلامية للأنباء، «شدّد الجانبان على ضرورة بذل جهود جدية لوقف اعتداءات الكيان الصهيوني على البنى التحتية السورية، ومنع احتلال المزيد من أراضيها. كما ناقشا استمرار المشاورات الثنائية والمتعددة الأطراف حول التطورات في سوريا، بهدف دعم تحقيق الاستقرار وتشكيل نظام سياسي شامل يستند إلى إرادة الشعب السوري».

وكان وزير الخارجية الإيراني قد أكد، مساء الأربعاء، في منشور على حسابه في منصة «إكس»، ضرورة «التعبئة الفورية والفعالة لدول المنطقة ووحدة هذه الدول لوقف العدوان الصهيوني وتدمير سوريا».

دان «الحرس الثوري» الاعتداءات الصهيونية على سوريا واحتلاله أراضيها (أ ف ب)

مطالبات تركية بمنطقة عازلة
أنقرة - واشنطن: كباش الشرق السوري

محمد نور الدين

يصل إلى أنقرة، اليوم، وزير الخارجية الأميركي، أنتوني بلينكن، في أول زيارة لمسؤول أميركي رفيع إلى تركيا، بعد سقوط النظام في سوريا. ووفقاً لصحيفة «جمهورييت»، سيعقد بلينكن محادثات مع نظيره التركي، حاقان فيدان، وعلى رأس جدول مناقشاتهما، الوضع في سوريا، علماً أن الوزير التركي كان قد طلب إقامة منطقة آمنة بعمق 30 كيلومتراً داخل الأراضي السورية، تشمل منطقة شرق الفرات. ومع أن واشنطن لا تزال تقف خلف الأكراد، لكن صحيفة «يني شفق» الموالية رأت أنه ينبغي بعد رحيل الأسد أن ترحل الميليشيات الكردية، وكشفت عن أن العمل جارٍ على القبائل العربية لتنفض عنْ الأميركيين والأكراد، وتنضمّ إلى الجيش الوطني السوري (التابع لتركيا) لتنظيف شرق الفرات من قسد». وفي الإطار نفسه، اعتبرت صحيفة «قرار» المعارضة، في عنوانها الرئيسي، أن «الدور الآن على شرق الفرات»، لافتةً إلى أنه بعد سيطرة «الجيش الوطني» على دير الزور ومنطقة النفط، ستتّجه قواته إلى مدينة الرقة ذات الغالبية العربية. وذكر الكاتب مراد يتكين، من جهته، أن تركيا أصبحت القوة الثالثة المؤثّرة في سوريا بعد «هيئة تحرير الشام» وإسرائيل، مشيراً إلى أن الأكراد انسحبوا من دير الزور وسلّموها لـ«الهيئة»، نزولاً عند رغبة الأميركيين. وبيّن الكاتب أن «اقتراب الصدامات بين الجيش الوطني والأكراد من مناطق شرق الفرات، وكوباني وغيرها، عجّل من زيارة بلينكن إلى أنقرة».

ومن جانب آخر، ومع أن أيّ ردود فعل تركية، رسمية أو إعلامية، لم تصدر إلى الآن، فقد برز إلى الواجهة ما جاء على لسان المرشد الأعلى الإيراني، آية الله علي الخامنئي، الذي اتهم الولايات المتحدة وإسرائيل بالوقوف وراء «العدوان والتخطيط له» - وهو ما ليس جديداً -، من حديث عن «الدور الواضح لإحدى الدول الجارة لسوريا في الأحداث»، من دون أن يسمّيها، علماً أن الخلافات التركية - الإيرانية في شأن سوريا وكل المنطقة من القوقاز إلى العراق، لا يمكن إنكاره، وأن التنافس واضح بين الطرفين. ولا شكّ في أن الموقف الإيراني، وكونه جاء من أعلى سلطة على الإطلاق في الجمهورية الإسلامية، لن يمرّ مرور الكرام، وستكون له تداعياته اللاحقة على العلاقات بين البلدين، وعلى معظم مناطق الاشتباك الثنائي في الشرق الأوسط.

> دعا أوزيل إلى أن تسهم تركيا بصورة عقلانية وبنّاءة في إحلال السلام في سوريا

وفي مقالة بعنوان «العجين الدموي» في صحيفة «غازيتيه دوار»، اعتبر فهيم طاشتكين أن «اللاعبين الذين أداروا ظهرهم لسوريا، نجحوا في إغراق دولة عربية لا تتبع النظام الأميركي في الشرق الأوسط. ولم يَعُد لدى سوريا القوّة للردّ على إسرائيل»، التي رأى أن مهمّتها توزّعت على: «أولاً، تنفيذ هجمات قاتلة ضدّ حلفاء دمشق في سوريا عبر غارات هائلة منذ 27 تشرين الثاني؛ ونزع أسنان سوريا وتكسير أضلاعها بتدمير شامل لقدراتها العسكرية واحتلال جبل الشيخ المهمّ للموارد المائية في الجولان المحتل». ويبدو، وفقاً لطاشتكين، أن «الشخص الذي أدخل السرور إلى قلب إسرائيل أكثر من غيره، كان الرئيس التركي، رجب طيب إردوغان، الذي قام، على مدى 13 عاماً، بعمليات تكسير تدريجية للعظام السورية. إردوغان هذا سيطر على تل رفعت ومنبج وهو الطرف الجنوبي من كماشة على الأكراد شرق الفرات، طرفها الآخر القوات التركية في شمال شرق الفرات». وقال الكاتب إنه «فيما يعمل إردوغان على عقلنة هيئة تحرير الشام وتلميع صورة الجهاديين، فهو يأمل في عودة اللاجئين وإعادة إنشاء سوريا وتوفير فرص للاستثمارات التركية فيها». لكن المسعى التركي إلى تشكيل جيش سوري على النمط الذي يلائم أنقرة، قد يصطدم بعقبة الرفض الأميركي، كون واشنطن لا تريد هيمنة للإسلاميين الجهاديين على الجيش. كذلك، فإن الولايات المتحدة ستقوم بجهد لمنع الأتراك من تخطّي شرق الفرات ومهاجمة الأكراد. وفي هذا الإطار، بدا لافتاً ما جاء على لسان وزير الخارجية الإسرائيلي، جدعون ساعر، من أن الهجمات على الأكراد كما حدث في تل رفعت ومنبج، «يجب أن تتوقّف». ولفت في سياق التفاعل مع التطوّرات السورية، الحوار الذي أجرته صحيفة «حريات» (الموالية) مع زعيم «حزب العمل الجمهوري» المائية في الجولان المحتل، ويبدو، وفقاً لطاشتكين، أن «الشخص الذي أدخل السرور إلى قلب إسرائيل أكثر من غيره، كان الرئيس التركي، رجب طيب إردوغان، الذي قام، على مدى 13 عاماً، بعمليات تكسير تدريجية للعظام السورية. إردوغان هذا سيطر على تل رفعت ومنبج وهو الطرف الجنوبي من كماشة على الأكراد شرق الفرات، طرفها الآخر القوات التركية في شمال شرق الفرات». وقال الكاتب إنه «فيما يعمل إردوغان على عقلنة هيئة تحرير الشام وتلميع صورة الجهاديين، فهو يأمل في عودة اللاجئين وإعادة إنشاء سوريا وتوفير فرص للاستثمارات التركية وبأسعار بخسة».

ومما قاله أوزيل: «لا يمكن لأحد أن يقول لتركيا، اخرجي من سوريا، قبل أن يتحقّق الاستقرار ووحدة الأراضي السورية، وتأخذ تركيا حينها ضمانات بعدم تشكيل سوريا خطراً عليها». لكن أوزيل تحفّظ على تعيين محمد البشير الذي كان رئيس «هيئة تحرير الشام» في إدلب، رئيساً جديداً للحكومة السورية، وقال إنه «أمر لا يثير الارتياح».

في هذا الوقت، تكثّفت حركة عودة اللاجئين السوريين في تركيا إلى بلادهم، ما قد يسهم تدريجياً في تخفيف التداعيات الاجتماعية والاقتصادية لوجودهم على الداخل التركي. وقال رئيس «معهد الحقوق غير المنقولة»، المحامي علي بوكسيل، إن «أول الانعكاسات الإيجابية لبدء عودة السوريين، هو الانخفاض الفوري للإيجارات في إسطنبول بنسبة 20-30%. وقد حرّكت العودة سوق السيارات والبيوت ومراكز العمل». ولفت إلى أن «تركيا عموماً تحتاج إلى 500 ألف، وإسطنبول إلى 125-150 ألف وحدة سكنية جديدة. وهذا ما لا يمكن تلبيته بسرعة وبسهولة. ولكن يمكن مع عودة اللاجئين، تخفيف مشكلة السكن وارتفاع الأسعار والإيجارات، بل الحصول على فرص عمل لليد العاملة التركية التي أخذ العامل السوري مكانها

نصائح لواشنطن بـ«كفّ يدها» عن الثروة
ارتباك أميركي حيال «سوريا الجديدة»

ريم هاني

في أعقاب فرض المعارضة المسلحة واقعاً جديداً في سوريا، سلّمت واشنطن، كغيرها من اللاعبين الإقليميين والدوليين، لـ«الأمر الواقع»، وبدأت في التواصل مع من كانت قد صنّفتهم على «لائحة الإرهاب»، مطبّقةً حراكاً دبلوماسياً تجاه الشرق الأوسط، جنباً إلى جنب إعطاء «توصيات» حول ما يجب أن يكون عليه «اليوم التالي» في سوريا. ويأتي ذلك في وقت يرى فيه مراقبون أنه سيكون على واشنطن تقديم المزيد من «التنازلات» في إطار «دورها القادم»، بما يشمل رفع يدها عن الثروات السورية، وإزالة العقوبات عن البلاد، باعتبار أنّ «الذرائع» التي تبرر تلك الخطوات، قد «انتفت» مع سقوط نظام بشار الأسد.

ويقوم وزير الخارجية الأميركي، أنتوني بلينكن، حالياً، بجولة إقليمية تشمل الأردن وتركيا، لـ«الترويج لمرحلة انتقالية بقيادة سورية، تشمل احترام حقوق الأقليات»، ولقاء قادة الدول المجاورة لها لـ«محاولة إشراكهم» في العملية المشار إليها، جنباً إلى جنب دبلوماسية مع «هيئة تحرير الشام»، «قد تشجع المجموعة على الاعتدال والتعاون مع المصالح الأميركية»، جنباً إلى جنب قضية الإبقاء على 900 جندي أميركي في سوريا، في وقت تؤدي فيه المخاوف من عودة «داعش» أيضاً إلى إحباط آمال ترامب في سحب تلك القوات. ومن بين الوسائل التي قد يلجأ إليها المسؤولون في واشنطن والعواصم العربية لـ«إقناع» الرئيس المنتخب بتأدية دور أكبر في سوريا، التشديد على الحد من العلاقات بين دمشق وبكين، خاصة على الجبهة التكنولوجية والإلكترونية، والترويج لـ«المنافع المالية» التي يمكن للشركات الأميركية جنيها عبر المساعدة في إعادة الإعمار في سوريا.

ثروات سوريا

وفي مقابلة مع صحيفة «بوليتيكو»، يرى جوشوا لانديس، رئيس «مركز دراسات الشرق الأوسط» في جامعة أوكلاهوما، أنّ «صفحة جديدة فُتحت في سوريا»، نظراً إلى أنّ الولايات المتحدة كانت ضد الأسد، باعتبار أنّ الأخير هو حليف إيران وروسيا، بينما اليوم، «لم تعد سوريا الجديدة حليفة لهما». ويردف أنّه في حال «وضعنا تركيا جانباً، «لا نعرف من سيكون حليف سوريا من الآن»، إلا أنّه أصبحت هناك «دولة سنية لأول مرة منذ 54 عاماً، وهذا أمر مهم، نظراً إلى في غير محطة، إلى أنّه لا يريد التدخل في سوريا، فإنّ التطورات الأخيرة ستعقّد، طبقاً لمراقبين، تلك المهمة؛ إذ سيكون من الصعب على ترامب أن يظل مجرد متفرج بينما تتشكل البلاد بعد سقوط الأسد، خاصة «وسط مخاوف متزايدة من أن سوريا قد تشكل تهديدات جديدة للولايات المتحدة وحلفائها». ومن بين التحديات التي ستواجه ترامب، هي ما إذا كان الأخير سيقيم علاقات دبلوماسية مع «هيئة تحرير الشام»، «قد تشجع المجموعة على الاعتدال والتعاون مع المصالح الأميركية»، جنباً إلى جنب قضية الإبقاء على 900 جندي أميركي في سوريا، في وقت تؤدي فيه المخاوف من عودة «داعش» أيضاً إلى إحباط آمال ترامب في سحب تلك القوات. ومن بين الوسائل التي قد يلجأ إليها المسؤولون في واشنطن والعواصم العربية لـ«إقناع» الرئيس المنتخب بتأدية دور أكبر في سوريا، التشديد على الحد من العلاقات بين دمشق وبكين، خاصة على الجبهة التكنولوجية والإلكترونية، والترويج لـ«المنافع المالية» التي يمكن للشركات الأميركية جنيها عبر المساعدة في إعادة الإعمار في سوريا.

ثروات سوريا

وفي مقابلة مع صحيفة «بوليتيكو»، يرى جوشوا لانديس، رئيس «مركز دراسات الشرق الأوسط» في جامعة أوكلاهوما، أنّ «صفحة جديدة فُتحت في سوريا»، نظراً إلى أنّ الولايات المتحدة كانت ضد الأسد، باعتبار أنّ الأخير هو حليف إيران وروسيا، بينما اليوم، «لم تعد سوريا الجديدة حليفة لهما». ويردف أنّه في حال «وضعنا تركيا جانباً، «لا نعرف من سيكون حليف سوريا من الآن»، إلا أنّه أصبحت هناك «دولة سنية لأول مرة منذ 54 عاماً، وهذا أمر مهم، نظراً إلى أنّ واشنطن كانت تريد دولة يقودها السنة في دمشق من أجل إبقاء طهران وموسكو»، معتبراً أنّه ما من أسباب تبرر أن تحارب الولايات المتحدة ما كانت تريده، وإن كانت الدولة «إسلامية أكثر ممّا تحبذه واشنطن»، إلا أنّ «ذاك هو واقع الشرق الأوسط».

وطبقاً للخبير، فإنّ جزءاً كبيراً من ثروة سوريا، أي حوالى 40 في المئة من إيرادات البلاد قبل الحرب، كانت تأتي من آبار النفط والغاز، وهي كانت تكفي للاستهلاك الخاص، إلا أنّ دمشق لم

> قصصت واشنطن آبار النفط والغاز واستولت عليها ثمّ استخدمتها لتمويل الميليشيات الكردية

تعد تتحكم فيها بعد الآن، ما يعني أنّ الكهرباء تصل إلى معظم المنازل ساعة أو ساعتين في اليوم، بينما من المتوقع أن «يتجدد الناس في المدارس والشقق في فصل الشتاء». ويردف أنّ «تلك الآبار مملوكة في الغالب للولايات المتحدة اليوم، وهي تتدهور بشكل خطير جداً، ولا تنتج ما يجب أن تنتجه»، ما يرجح أن يكون دفع الشركات الأجنبية إلى إعادة بنائها وإحياء صناعة النفط أساسياً بالنسبة إلى الحكومة السورية القادمة، فيما لم تعد هناك أي ذريعة قانونية للولايات المتحدة للاستمرار في وضع يدها على تلك الثروات، بعد انتفاء

حلت واشنطن «الهيئة» على العمل لإدارة عملية شاملة (أ ف ب)

خطر سيطرة «داعش» أو روسيا وإيران عليها، لا سيما أنّ الحكومة الجديدة، وعلى عكس تلك الأطراف، «لم تعد عدوة لواشنطن». ويُذكّر لانديس بأنّه بعدما سيطرت «داعش» على المواقع الممتدة على طول نهر الفرات، حيث توجد معظم آبار النفط والغاز الكبيرة، عمدت الولايات المتحدة إلى قصفها، ثمّ الاستيلاء عليها، واستخدمتها، لاحقاً، لتمويل الميليشيات الكردية في شمال شرقي سوريا.

وفي ما يتعلق بمستقبل العلاقة مع زعيم «هيئة تحرير الشام»، اعتبر لانديس، في مقابلته، أنّه في حال لم يعلن الجولاني «الحرب على واشنطن»، وتمسك بمحاولة «بناء حكومة وإطعام الناس حتى يتمكنوا من العودة إلى ديارهم ويمكن للاجئين العودة»، فإن الولايات المتحدة ستبدو في مظهر «سيئ» إذا عارضت ذلك، لافتاً إلى أنّ الجولاني تواصل بالفعل مع الحكومة الأميركية، وفقاً لما أكدته مصادر من واشنطن. من هنا، سيتعين على الأميركيين التعامل معه ومع إجراءات حكومته الجديدة، وبسرعة. كما أن هناك أصواتاً متزايدة في واشنطن تطالب بإخراجه من قائمة الإرهاب، فيما جادل محللون في «معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى» بأن على الولايات المتحدة أن «تلقي نظرة أخرى عليه»، زاعمين أنه «معتدل، وفعل الكثير من الأمور الجيدة».

وفي ما يتعلق بإيران وروسيا، اعتبر الخبير الأميركي أنّه بعد الأحداث الأخيرة، لم يعد هناك «رادع يمنع إسرائيل من مهاجمة المنشآت النووية الإيرانية»، فيما ينتظر رئيس وزراء الاحتلال، بنيامين نتنياهو، معرفة ما إذا كان ترامب سيجاريه في ذلك، محذراً، في المقابل، من أنّه لا يزال لدى إيران الكثير من القدرات، نظراً إلى أنّها تضع أقمارها الصناعية في الفضاء، وتقوم ببعض الأشياء المعقّدة جداً، ما يجعل «إخراج إيران من الحسابات» بمنزلة خطأ كبير. أمّا بالنسبة إلى روسيا، فإنّ ما حصل، طبقاً للرأي المتقدم، يشكل «خسارة كبيرة جداً» للسياسة الخارجية الروسية، لا سيما أنّ إسرائيل كانت أحد الموردين الرئيسيين للدولة الجورجية في القطاع العسكري؛ ففي السابق، تحدّث روسيا إسرائيل وأنذرتها بضرورة التوقف عن دعم جورجيا، وإلا فإنها ستزود «السوريين بصواريخ متطورة مضادة للطائرات»، ما جعل نتنياهو، برضخ، آنذاك، لمطالب موسكو، و«يتعامل باحترام» مع الحرب في أوكرانيا.

القاهرة تمسك العصا من المنتصف: وفد مصري في دمشق قريباً

القاهرة - **الأخبار**

بعد تخبّط حول آلية التعامل مع الوضع في سوريا، وشكل الاتصالات الممكنة بالحكومة الانتقالية، بدأت مصر في صياغة استراتيجية في هذا الشأن، توازياً مع محاولة توظيف الحدث داخلياً لحشد دعم للرئيس عبد الفتاح السيسي. وفيما جرى استئناف عمل البعثة الدبلوماسية بشكل طبيعي في دمشق، يجري الترتيب لزيارة وفد مصري إلى العاصمة السورية، من أجل لقاء مسؤولين في الحكومة الانتقالية. ويأتي ذلك في وقت تجري فيه اتصالات مكثّفة بين المسؤولين المصريين ونظرائهم في الولايات المتحدة وإسرائيل وتركيا وقطر والسعودية والإمارات والأردن والعراق، وسط تباينات حول العديد من المواقف ولا سيما بين السعودية والإمارات.

وتعوّل القاهرة على إمكانية صياغة خطوط عريضة تسمح للأطراف السورية الداخلية ببلورة مسار انتقالي واضح، يجري اعتماده وإعلانه بشكل حاسم قبل نهاية العام الجاري، على أن يفضي إلى انتخاب برلمان ورئيس جديد للبلاد في أقرب وقت وتسليمهما السلطة، وبلورة تصوّر يضمن إعادة توحيد الأراضي السورية التي مزّقتها الحرب. وبحسب مسؤولين مصريين، فإن الاتصالات مع الإسرائيليين تضمّنت تعهدات مزعومة من تل أبيب بالانسحاب من المواقع التي احتلتها أخيراً، عند نشوء سلطة سورية يمكن الحديث معها، وإعادة الوضع إلى ما كان عليه قبل سقوط نظام بشار الأسد.

وبينما لا تزال الجهات المصرية الاستخباراتية والأمنية والدبلوماسية تقدّم تقارير «تقدير موقف» محدّثة بشأن الوضع في سوريا والأطراف التي يجب فتح مسارات للحوار معها، تشتغل المخابرات العامة، من جانبها، على توظيف ما حدث في سوريا داخلياً، ويعتمد السيناريو الذي بدأت تطبيقه في هذا السياق، على التسويق، عبر خطاب المحلّلين المحسوبين على الدولة، أن انهيار نظام الأسد بمثابة انهيار لمؤسسات الدولة السورية، الأمر الذي يجعل مصر «الدولة الوحيدة القادرة على الصمود والحفاظ على جيشها تحت قيادة السيسي».

وبحسب هذا الخطاب، فإن الحديث عن ما وقع في العراق بعد صدام حسين، وليبيا بعد معمر القذافي، واليمن بعد علي عبدالله صالح، من تشرذم لقوى الأمن وعدم قدرتها على حفظ أراضي البلاد بشكل كامل، هو ما يعمل السيسي على تجنّبه في مصر. ويتطلّب تضحيات «اقتصادية» وتحمّل ظروف معيشية «صعبة» في ظل الاضطرابات الإقليمية. كذلك، سمحت المخابرات بظهور أصحاب آراء مغايرة لسياسة الدولة، لوصف الحكومة الانتقالية السورية بأنها «حكومة متطرّفة»، وهو أمر غير مسبوق في العلاقات الدبلوماسية مع الدول منذ سنوات. لكنّ مصدراً مطّلعاً تحدّث إلى «الأخبار» عن رغبة القاهرة في إمساك العصا من المنتصف، بما يسمح بالتواصل مع مختلف الأطراف.

طوفان الأقصى

تراجع التفاؤل المصري
إسرائيل تدفع بشروط جديدة

القاهرة - **الأخبار**

انخفض التفاؤل المصري بشأن التوصّل إلى تهدئة في قطاع غزة قريباً، وسط المطالب الجديدة التي طرحها الإسرائيليون في اتصالات مع الوسطاء في مصر وقطر، والتي لا تزال سقوفها تعلو عن الإطار الذي كان متفقاً عليه، حسبما أفادت مصادر مصرية «الأخبار». وبعد لقاء رئيس الوزراء القطري، محمد بن عبد الرحمن، رئيس جهاز «الموساد»، ديفيد برنياع، جرت مناقشات مصرية - قطرية استكشفَ منها المسؤولون المصريون توجّهاً إسرائيلياً نحو تقليص مدة الصفقة التي كان من المفترض أن تمتد إلى 60 يوماً، ويتخلّلها الإفراج عن 30 من الأسرى الإسرائيليين الأحياء، مقابل الإفراج عن الأسرى الفلسطينيين من المعتقلات الإسرائيلية، إلى جانب مطالب أخرى مستجدّة بخصوص المساعدات التي سيتم إدخالها إلى قطاع غزة، وبعض الأمور اللوجيستية.

وبحسب مسؤول مصري تحدّث إلى «الأخبار»، فإن المؤشرات في الوقت الحالي «تشي بأن الإرادة السياسية لدى إسرائيل والمقاومة الفلسطينية للتوصل إلى اتفاق متوافرة، لكن إبرامه لا يزال رهن موقف واضح يفترض اتخاذه من جانب تل أبيب». ويأتي ذلك فيما تنتظر القاهرة زيارة مستشار الأمن القومي الأميركي، جيك سوليفان، إليها، اليوم، لبحث ما جرى التوصل إليه مع المسؤولين الإسرائيليين الذين التقاهم أمس في تل أبيب، بشأن ما سمّاه «مفاوضات صفقة التبادل»، من دون الإشارة إلى «التهدئة» المفترضة. وترافقت تلك اللقاءات مع حديث مسؤولين إسرائيليين عن أن إسرائيل قدّمت لحركة «حماس» اقتراحاً محدثاً للتوصل إلى اتفاق، وأن الحركة أبدت «استعداداً أكبر للتحلي بالمرونة»، على حدّ قولهم.

وفي السياق نفسه، ناقش الرئيس المصري، عبد الفتاح السيسي، أمس، في اجتماع غير معلن، العديد من التفاصيل الخاصة بالصفقة المقترحة، بحضور مدير المخابرات، حسن رشاد، وفقاً للمصادر.

مجزرة بحقّ موظّفي المساعدات
العدو يغطّي بالنار عصابات غزة

العدو يواصل القتل والتخريب بدافع التشفي (أ ف ب)

غزة - **يوسف فارس**

لا يُفهم من السلوك العدواني الإسرائيلي الحالي في شمال قطاع غزة وجنوبه، سوى ممارسة القتل والتخريب بدافع التشفي ومضاعفة معاناة النازحين، والاستثمار في الفوضى وتعزيز نفوذ العصابات المنظّمة. ذلك أن كل الذين يُغتالون بالقصف أو القنص، هم شخصيات تقوم بوظائف بعيدة تماماً عن أي دور عسكري مقاوم، ومن بينها أطباء وصحافيون وأفراد لجان عشائرية يتولّون تأمين شاحنات المساعدات.

وصباح أمس، ارتكبت طائرات الاحتلال مجزرة بحق 15 شخصاً من الشباب الذين تطوّعوا لتأمين تلك الشاحنات في جنوب غزة.

وهؤلاء، الذين ينتمون إلى عائلات كبيرة قطع حضورها في المشهد الأهلي الطريق أمام العصابات المنظّمة وقطّاع الطرق العاملين في مساحات يسيطر عليها جيش الاحتلال بالنار، نجحوا خلال الأيام الماضية في تأمين المئات من الشاحنات، ما كسر من حدة المجاعة المتفاقمة جنوباً. ووفقاً لمصادر ميدانية، فإن المسار الجديد للشاحنات يبدأ من معبر «كرم أبو سالم» إلى محور «فيلادلفيا» فمدينة خانيونس، من خلال الطريق الساحلي. وعقب قصف جيش الاحتلال نقاط التأمين الرئيسية، هاجمت العصابات المنظّمة كل الشاحنات التي كانت في طريقها إلى مخازن «الأونروا» والمؤسسات الإغاثية. وأفضى ذلك إلى ارتفاع أسعار البضائع في الأسواق بشكل مضاعف، في انعكاس لحالة المجاعة المتصاعدة في الجنوب.

أما في المناطق المحاصرة في شمال القطاع، والتي تواصلت فيها جريمة الإبادة الجماعية لليوم الـ70 على التوالي، فوصلت حصيلة الشهداء إلى 4 آلاف، في حين اغتال جيش العدو، ظهر أمس، طبيب العظام الوحيد المتبقي في المناطق الشمالية، سعيد جودة. ووفقاً للمصادر الميدانية، خرج جودة من مستشفى «كمال عدوان» متوجّهاً إلى مستشفى «العودة» لإجراء عملية جراحية لأحد المصابين، وقبيل وصوله إلى مبنى المستشفى في حي تل الزعتر، أصيب بطلق ناري في رأسه أطلقته في اتجاهه طائرة «كوادكابتر»، ما أدّى إلى استشهاده. وعليه، أضحت المناطق المحاصرة في شمال القطاع أخيراً من دون أي طبيب عظام متخصّص، وذلك بعد اعتقال جيش الاحتلال 13 طبيباً من مستشفى «كمال عدوان». ويقول مصدر طبي إن نحو 167 جريحاً في مستشفيَي «كمال عدوان» و«العودة» بحاجة إلى متابعة متخصّصة من الأطباء، وجلّهم تتطلب حالاتهم تدخلاً في مجال العظام.

وفي ما تبقّى من مناطق شمال وادي غزة، شنّت الطائرات الحربية، أمس، العشرات من الغارات، وارتكبت مجزرة من خلال قصف ثلاث شقق سكنية مزدحمة بالنازحين في حي الشيخ رضوان. كما ألقت طائرات «كوادكابتر» عشرات القنابل في شارع

> **اغتال جيش العدو طبيب العظام الوحيد المتبقي في الشمال**

الجلاء وأحياء الزيتون والصبرة والرمال، ما تسبّب باستشهاد وإصابة خمسة مواطنين. ووفقاً لوزارة الصحة في غزة، ارتكب جيش الاحتلال، أمس، ثلاث مجازر بحق العائلات راح ضحيتها 45 شهيداً، 30 منهم في مخيم النصيرات وسط القطاع، ومدينتي خانيونس ورفح جنوباً.

وفي استمرار لمسلسل التهجير، أنذر جيش الاحتلال السكان النازحين في حي الرمال والصبرة وسط مدينة غزة بالإخلاء، بزعم استخدام المقاومة لهما لإطلاق صواريخ وقذائف هاون في اتجاه حاجز «نتساريم».

تلك العمليات، ما يعكس عدم تأثّر الحركة بالضربات الإسرائيلية أو الأميركية. وأشارت الصحيفة إلى أن «الحوثيين ليست لديهم أصول استراتيجية تدفعهم إلى التراجع، ما يجعلهم أكثر شراسة واستمرارية في الهجمات»، معتبرة أن هذه العمليات ستتواصل حتى إذا تمّ التوصل إلى وقف لإطلاق نار في قطاع غزة. وعليه، دعت الصحيفة إلى «التفكير في حملة عسكرية طويلة الأمد تهدف إلى إسقاط النظام في صنعاء، بالتعاون مع الولايات المتحدة ودول المنطقة»، معتبرة أن «غياب حملة شاملة من هذا النوع، سيجعل من الصعب جداً وقف الهجمات الصاروخية من اليمن».

من جهة ثانية، أكد قائد «أنصار الله»، عبد الملك الحوثي، أن «الجماعات التي سيطرت على سوريا أمام اختبار حقيقي تجاه العدوان الإسرائيلي وتجاه القضية الفلسطينية»، لافتاً في خطابه الأسبوعي إلى أنه «أمام العدو البغيض إغاثة عباد عناوين الوقوف في وجه الظلم والجهاد في سبيل الله والعروبة والأمن القومي العربي، وما نراه هو الصمت والجمود».

وحول مزاعم الاحتلال الإسرائيلي بشأن محاربة إيران، قال الحوثي إن «ما حدث من العدو بعد سيطرة تلك الجماعات على سوريا شاهد دامغ على أن المسألة ليست من أجل ملاحقة إيران كما يردّد الإسرائيلي»، مضيفاً أن «موقف الجماعات المسلحة التي سيطرت على سوريا معروف في عدائها الشديد لإيران ومع ذلك يستهدف العدو الإسرائيلي سوريا». وتابع: «كم نتمنى أن تواجه الجماعات المسلحة التي سيطرت على سوريا الاجتياح الإسرائيلي ببنادقها وديناباتها وكل القدرات السورية»، واعتبر أن «ذلك كان سيرفع من قدرها ويعزّز دورها وحضورها وهذه مسؤولية».

> **الحوثي: أمام العدو في سوريا غابت عناوين الوقوف في وجه الظلم والجهاد في سبيل الله**

وذكر الحوثي أن «جيش العدو تقدّم من دون أي مواجهة أو اكتراث بالشعب السوري ولا بالجماعات التي سيطرت على سوريا أو داعميها ومن دون أي مبالاة بالعالم كله»، مشيراً إلى أن «الجرم تنتباهو تحدّث بأن سقوط نظام الأسد يخلق فرصا جديدة ومهمة لإسرائيل، وتمت ترجمة هذه الفرص بالفعل»، وأن المعلومات تقدّر أن «جيش العدو يبعد 25 كيلومتراً عن دمشق وهذا يشهد على حجم التوغّل الإسرائيلي مع احتمال أن يواصل التمدّد والاجتياح». وحذّر من «مخطط واسع تنفّذه إسرائيل بدعم أميركي». وأوضح أن «العدو يسعى إلى صنع الفرص لاستغلالها بشكل كبير ضد شعوب أمتنا كلها، بدءاً من محيط فلسطين في الشام ومصر في إطار مشروع الشرق الأوسط الجديد».

موجة التحريض الإسرائيلي تتصاعد
لحملة عسكرية شاملة على اليمن

صنعاء - **رشيد الحداد**

على رغم تصاعد الضغوط الداخلية والخارجية على صنعاء، واصلت جبهة الإسناد اليمنية لقطاع غزة، أمس، تنفيذ هجمات في عمق الكيان الإسرائيلي. وذكر جيش الاحتلال أن طائرة مُسيّرة أطلقت من الشرق في اتجاه جنوب تل أبيب، معلناً في بيان أن دفاعاته «تمكّنت من اعتراضها»، وأنه جرى تفعيل صفارات الإنذار، في حين قالت إذاعة الجيش إن المُسيّرة أطلقت من اليمن، مشيرة إلى أن مسارها كان مشابهاً لنظيرتها التي ضربت مبنى في مدينة يفنه، جنوب تل أبيب، قبل أيام.

وفي الوقت الذي تفيد فيه مصادر يمنية بأن العملية الأخيرة هي الرابعة منذ مطلع الأسبوع الجاري، تقول وسائل إعلام إسرائيلية إنها السابعة في الفترة نفسها، موضحة أن القوات اليمنية هاجمت الكيان بصواريخ فرط صوتية بداية الأسبوع الحالي، في عملية لم يتم الإعلان عنها. وكانت صنعاء أعلنت، الثلاثاء الماضي، تنفيذ عمليتين في عمق الكيان الإسرائيلي، ضد هدفين عسكريين في منطقتَي تل أبيب وعسقلان، بطائرتين مُسيّرتين.

ويأتي ذلك في وقت تزايد فيه الحديث في الإعلام العبري عن مخاطر هجمات صنعاء، وتنامي قدراتها العسكرية. وفي هذا الإطار، أفردت صحيفة «معاريف» مساحة واسعة للعملية التي استهدفت أشدود منتصف الأسبوع الجاري، وتحت عنوان «رجال اليمن ليسوا خائفين»، أشارت إلى تصميم حركة «أنصار الله» على استهداف إسرائيل. وقالت إن الطائرة المُسيّرة التي أصابت مبنى في يفنه تمثّل «أحدث مظاهر تصعيد الحوثيين»، مضيفة إليها أيضاً استمرار القوات اليمنية في إطلاق صواريخ أرض - أرض على الكيان، وتنفيذ عمليات بحرية ضد السفن الإسرائيلية والأميركية في مضيق باب المندب.

واعتبرت أن «نشاط الحوثيين لافت للنظر بشكل خاص»، مقرّة بأن «الهجمات البحرية لقوات صنعاء، الحقت أضراراً كبيرة بالتجارة الإسرائيلية، ما أدى إلى ركود في ميناء إيلات وتباطؤ في الواردات من شرق آسيا»، مؤكدة فشل محاولات إسرائيل والولايات المتحدة في ردع «أنصار الله»، بل وتسبّبها بتسريع

تدمير ربع مليون وحدة سكنية
هكذا تنتقم إسرائيل من العمران

غزة - **هداية محمد التتر**

يواصل الاحتلال الإسرائيلي، منذ عام و64 يوماً، وبشكل ممنهج، إبادة الأحياء السكنية في قطاع غزة، عبر نسف المباني والأبراج، وتدمير المرافق الخدمية والبنى التحتية وغيرها. ويقول محمود أبو كميل (56 عاماً)، في حديث إلى «الأخبار»، إنه «بنى منزله في منطقة المغراقة وسط القطاع بعرق جبينه، ودفع دم قلبه لإنجاز أعمال بنائه، ولكنه مسح عن وجه الأرض، حتى أنه يصعب علينا تحديد مكانه، هذا إن لم يكن قد ضمّ إلى محور نتساريم». ويضيف: «لم يتركوا لنا مكاناً لنعود إليه، ولا حتى نضع خيمتنا فيه، نسفوا بيتنا وسرقوا أرضنا، وحسبنا الله ونعم الوكيل».

ويصف الأربعيني محمود الأشقر، بدوره، ما حل ببيته في منطقة تل الهوى، إثر استهداف الاحتلال له، بـ«الكارثة»، ويقول لـ«الأخبار»: «يكرّس الشاب مِنّا حياته من أجل بناء شقة صغيرة في بيت عائلته، لتأتي الصواريخ الأميركية وتزيله من على وجه الأرض في غمضة عين». ويتابع: «كنت أصل الليل بالنهار، وأمارس عملاً مزدوجاً كي أستطيع بناء شقتي، ولا أدري كم ساحتاج من الوقت حتى تتم إعادة بناء بيتي في ظل الدمار الهائل الذي حل بالقطاع بأكمله». أما ابتهال أبو ربيا (24 عاماً)، التي نزحت رفقة عائلتها من مخيم جباليا، فقد ملأت الحسرة قلبها وقلوب أفراد عائلتها عندما علموا أن بيتهم المكوّن من ثلاث طبقات دُمِر في الاجتياح الأخير. وتلفت، في حديث إلى «الأخبار»، إلى أن «بناء بيتنا استمرّ ما يقارب الخمس سنوات، عمل خلالها إخوتي بكل جدّ واجتهاد حتى استطاعوا إتمام بنائه».

وعن ذلك، يقول مصدر مسؤول في وزارة الأشغال العامة والإسكان إن عدد الوحدات السكنية التي دمّرها الاحتلال الإسرائيلي، خلال عام وشهرين، بلغ أكثر من ربع مليون وحدة سكنية، صُنّفت ما بين هدم كلي، وجزئي غير صالح للسكن، وآخر جزئي صالح للسكن. ويوضح المصدر، الذي فضل عدم ذكر اسمه نظراً إلى الظروف الأمنية، أن الاحتلال دمّر 70% من قطاع الإسكان، «منها 170 ألف وحدة بشكل كلي، و80 ألف مبنى سكني بشكل جزئي بالغ، فيما بلغ عدد الوحدات السكنية التي دُمِرت بشكل جزئي ولكنها صالحة للسكن، 200 ألف». ويبيّن أن الخسائر المالية الأولية لقطاع الإسكان، بما في ذلك البنية التحتية والطرق الإقليمية (شارع الرشيد وشارع صلاح الدين) تقدّر بأكثر من 20 مليار دولار. وتعتبر تلك الأرقام التقديرية أوّلية، بسبب عدم قدرة وزارة الأشغال العامة والإسكان على معاينة بعض الأحياء والمربعات السكنية لصعوبة الوصول إليها، في ظل استمرار حرب الإبادة على معظم المناطق في قطاع غزة، فيما ثمة مناطق أخرى لم يَعد ممكناً الوصول إليها بعدما أقام عليها جيش العدو قواعده العسكرية.

ويشير المصدر إلى أن «الاحتلال عمد إلى نسف مربعات وأحياء سكنية بأكملها لطرد السكان الفلسطينيين من أماكن سكنهم، ولإجبارهم على عدم العودة إليها، فضلاً عن تقطيع أوصال القطاع عبر تدمير أكثر من 80% من الطرق والشوارع الرابطة بين المحافظات والمدن والأحياء المختلفة». ويضيف: «ذلك التدمير الهائل للمباني والمنشآت خلّف كميات كبيرة جداً من الركام والأنقاض تجاوزت 50 مليون طن، أي ما يعادل 25 ضعفاً من كمية الركام التي نتجت من عدوان 2014».

ورغم فداحة الكارثة، تقول وزارة الأشغال العامة والإسكان إن لديها، بالتعاون مع جهات الاختصاص الحكومية، تصوّراً تعتقد أنه قابل للتحقيق في ظل وجود إرادة دولية. ويقول المسؤول إن «التصوّر يشتمل على مرحلة الإنعاش وإغاثة المواطنين بمساكن معيارية مؤقتة، يتم ترتيبها في مناطق وأراضٍ واسعة لاستيعاب أصحاب البيوت المتضرّرة بشكل كلي والبيوت غير الصالحة للسكن، على أن تلي ذلك مرحلة التعافي والبدء بإعادة الإعمار». ويلفت إلى أن العائق والتحدي الأكبر للإعمار هو الاحتلال، موضحاً أنه «في حال وضع الاحتلال قيوده الجائرة على الإعمار بتقييد دخول الدعم المالي ومواد البناء، فهذا سيؤخّر عجلة البناء لسنوات طويلة». ويشدد على أنه «لا بدّ من ممارسة ضغط دولي على العدو لرفع الحصار والإسراع في عملية الإعمار وإعادة السكان إلى منازلهم».

دمّر الاحتلال 70 ٪ من قطاع الإسكان، لطرد السكان الفلسطينيين (أ ف ب)

تقرير

موازنة الاستثمار الاجتماعي
فنزويلا تقاوم الحصار بـ«الكوميونات»

إبراهيم يونس

على رغم الأزمة السياسية التي تعرّضت لها فنزويلا من جراء محاولة المعارضة اليمينية الانقلاب على نتائج الانتخابات الرئاسية الأخيرة، والتي فاز بها الرئيس نيكولاس مادورو، وعلى الرغم كذلك من حصار اقتصادي مستمر منذ نحو عقدين، يتقدّم اقتصاد البلاد تدريجياً. وفي هذا الإطار، قدّمت نائبة الرئيس الفنزويلي، ديلسي رودريغيز، مشروع قانون الموازنة الاقتصادية والمالية لعام 2025، قبل أيام، بالإضافة إلى الخطة التشغيلية السنوية وقانون الديون الخاصة ومقترح إصلاحات للمالية العامة، إلى «الجمعية الوطنية» الفنزويلية، مؤكدة أن هذا القانون «لم يجر إعداده من قبل إدارة التخطيط في وزارة المالية، وإنما بمساهمة الشعب، حيث حددت أكثر من 100,000 جمعية شعبية المبادئ التوجيهية الأساسية لصياغة السياسات التي تستهدف معالجة احتياجات الفنزويليين».

وبحسب الأرقام التي أعلنتها رودريغيز، تبلغ القيمة الإجمالية للموازنة المقترحة 906,4 مليار بوليفار (22,6 مليار دولار)، وهو ما يزيد بنسبة 11% تقريباً عن موازنة العام الجاري البالغة قرابة 20,5 مليار دولار. ومن المتوقّع أن تغطي «شركة النفط الوطنية» الفنزويلية تقريباً نصف الإنفاق الحكومي، بينما تساهم الإيرادات الضريبية بربع الإنفاق تقريباً، ويأتي باقي التمويل من عوائد التعدين والقروض. على أن الأمر الجوهري في موازنة الدولة للعام المقبل أن 77,7% منها مخصصة لمصلحة الاستثمار الاجتماعي في التعليم والصحة والأمن والبنية التحتية والإسكان، وهي استثمارات لا تخططها مؤسسات الدولة من تلقاء نفسها، وإنما «تنشأ في الأصل من المربعات السكنية لصعوبة الوصول إليها، في ظل استمرار حرب الإبادة على معظم المناطق في قطاع غزة، فيما ثمة مناطق أخرى لم يَعد ممكناً الوصول إليها بعدما أقام عليها جيش العدو قواعده العسكرية.

ويشير المصدر إلى أن «الاحتلال عمد إلى نسف مربعات وأحياء سكنية بأكملها لطرد السكان الفلسطينيين من أماكن سكنهم، ولإجبارهم على عدم العودة إليها، فضلاً عن تقطيع أوصال القطاع عبر تدمير أكثر من 80% من الطرق والشوارع الرابطة بين المحافظات والمدن والأحياء المختلفة». ويضيف: «ذلك التدمير الهائل للمباني والمنشآت خلّف كميات كبيرة جداً من الركام والأنقاض تجاوزت 50 مليون طن، أي ما يعادل 25 ضعفاً من كمية الركام التي نتجت من عدوان 2014».

ورغم فداحة الكارثة، تقول وزارة الأشغال العامة والإسكان إن لديها، بالتعاون مع جهات الاختصاص الحكومية، تصوّراً تعتقد أنه قابل للتحقيق في ظل وجود إرادة دولية. ويقول المسؤول إن «التصوّر يشتمل على مرحلة الإنعاش وإغاثة المواطنين بمساكن معيارية مؤقتة، يتم ترتيبها في مناطق وأراضٍ واسعة لاستيعاب أصحاب البيوت المتضرّرة بشكل كلي والبيوت غير الصالحة للسكن، على أن تلي ذلك مرحلة التعافي والبدء بإعادة الإعمار». ويلفت إلى أن العائق والتحدي الأكبر للإعمار هو الاحتلال، موضحاً أنه «في حال وضع الاحتلال قيوده الجائرة على الإعمار بتقييد دخول الدعم المالي ومواد البناء، فهذا سيؤخّر عجلة البناء لسنوات طويلة». ويشدد على أنه «لا بدّ من ممارسة ضغط دولي على العدو لرفع الحصار والإسراع في عملية الإعمار وإعادة السكان إلى منازلهم».

وفي السياق نفسه، أوضح عضو «اللجنة الدائمة للاقتصاد والمالية والتنمية الوطنية»، رامون لوبو، خلال تقديمه عرضاً حول مشروع القانون الخاص بالمديونية السنوية للعام المالي المقبل، أخيراً، أن الموازنة تتضمّن تخصيص نحو 422 مليون دولار لإدارة «المالية العامة»، بالإضافة إلى نحو 1,2 مليار دولار لخدمة الديون. كما أكّد أن الجزء الأكبر من الموازنة مخصص لمعالجة القضايا الاجتماعية، حيث يستحوذ قطاع الكهرباء على نحو 32% من نصيب الاستثمار الاجتماعي، بينما يستحوذ قطاع النقل على 21%، وسيذهب نحو 11% إلى قطاع المياه.

من جهته، أشار النائب عن «الحزب الاشتراكي الموحد» ورئيس «اللجنة المالية الدائمة» في «الجمعية الوطنية»، خيسوس فاريا، إلى أن «هذه الموازنة تمثّل انتصاراً للشعب الفنزويلي ضد الإمبريالية والفاشية»، مضيفاً أن «مشروع الموازنة لم يكن من الممكن أن يرى النور إلا في ظل حكومة اشتراكية». وإذ لفت إلى أن «السياسات الاقتصادية في فنزويلا تعتمد على الفلسفة الاشتراكية التي تقود عملية التنمية»، أكّد أن بلاده «لن تعتمد أبداً موازنة صاغها صندوق النقد الدولي».

ويعني ما تقدّم، تخصيص فنزويلا أكثر من ثلاثة أرباع موازنتها الجديدة لمصلحة الاستثمار الاجتماعي، ما يشير إلى أن الدولة تتجاه لتوجيه الريع النفطي إلى تعزيز القواعد الاجتماعية المتمثلة في «الكوميونات»، علماً أن فنزويلا تضمّ أكثر من 4 آلاف «كومونة» (تضم ما يزيد على 50 ألف مجلس كومينوي) شكّلت عصب البلاد في مواجهة الحصار الاقتصادي. وهكذا، توجّه السلطات عملية التراكم الاقتصادي داخلها لمصلحة المجتمعات المحلية التي تدير نفسها ذاتياً؛ وهذا، في حد ذاته، كفيل بتفسير تغلّب الفنزويليين على الحصار والعقوبات الاقتصادية.

الجدير ذكره، هنا، أن «الكوميونات» تُعَدّ الحجر الأساس في البناء الاشتراكي الفنزويلي؛ فهي نموذج للحكم السياسي الشعبي، تشكّله المجتمعات المحلية بنفسها لتنظيم العمليات الإنتاجية داخلها وتداول المنتجات في ما بينها، وتستهدف من خلاله تحقيق الاكتفاء الذاتي من طريق الشركات التي يملكها ويديرها كامل أعضاء المجتمع المحلي عبر الديموقراطية التشاركية. وكان آخر شعار أطلقه هوغو تشافيز، قائد الثورة البوليفارية في فنزويلا، قبل رحيله، هو «الكوميونات أو لا شيء»، ليؤكّد أن «الكوميونات» التي تشكّلت خلال الثورة، منذ بداية الألفية الجارية، هي الاستراتيجية الثورية في فنزويلا للتحوّل من الرأسمالية صوب الاشتراكية. وبالفعل، كان «الكوميونيون» قد اتّجهوا في مواجهة الحصار إلى تنشيط العمليات الإنتاجية، بدلاً من الاعتماد على الاستيراد الذي يواجه معوّقات عديدة بسبب العقوبات الاقتصادية على البلاد. ورغم أن فنزويلا خسرت ما يزيد على 200 مليار دولار في السنوات السبع الماضية، إلا أنها ستكون بحلول نهاية العام الجاري واحداً من البلدان التي حققت أقوى معدلات نمو اقتصادي في العالم خلال الأونة الأخيرة.

في هذا الإطار، تحدث الرئيس الفنزويلي، في لقاء تلفزيوني طويل في الثاني من الشهر الجاري، قائلاً إن اقتصاد بلاده حقق نمواً بواقع 8,5% في الأرباع الثلاثة الأولى من العام الجاري، مسجّلاً بذلك نحو 3 سنوات ونصف سنة من النموّ الاقتصادي المستمر. وأشار أيضاً إلى نموّ الزراعة خلال الفترة نفسها بواقع 6,2%، ونموّ التصنيع بواقع 4,6%، والتجارة بنسبة 6,2%، والنفط بنسبة 14%، والتعدين بواقع 21%، بينما حقق قطاع البناء نمواً بواقع 25,9% خلال الفترة نفسها، واصفاً الأمر بـ«التطورات الإيجابية، بالنسبة إلى نموذج اقتصادي يواجه العقوبات والحصار».

والجدير ذكره هنا، أن الناتج المحلي الإجمالي في فنزويلا يبلغ اليوم نحو 105 مليارات دولار، مع توقّعات باستمرار ارتفاعه التدريجي، مقارنة بنحو 43 مليار دولار في عام 2020، بينما سجّل معدّل التضخم هبوطاً حاداً خلال الشهر الماضي ليبلغ 25,75%، مقارنة بنحو 99% في مستهل العام الجاري، وذلك بعدما كان قد وصل إلى ذروته خلال عام 2018 بواقع 63,374%. أيضاً، بلغت نسبة البطالة اليوم 5,5% من أصل 29,3 مليون نسمة، بعدما سجّلت أعلى مستوى لها خلال عقدين في عام 2018 بواقع 35%.

بالمحصلة، كان الأداء الاقتصادي لحكومة مادورو خلال العقد الجاري مذهلاً، إذ استطاع التغلّب، في فترة وجيزة، على الصدمات المميتة المتتالية التي تعرّض لها اقتصاد البلاد خلال الحصار، وفي ذروته خلال عام 2018 على وجه التحديد. والواقع أن ذلك لم يكن ليحدث لولا التنظيمات الشعبية «الكوميونية» في الأرياف والحضر، والتي امتصّت صدمات الحصار الاقتصادي وأنتجت أحد أفعل أشكال المقاومة في العصر الحديث، مثبتةً فاعليّتها في دفع عجلة الاقتصاد، في ظل التراجع الذي عاناه قطاع النفط في البلاد خلال الأعوام الماضية بسبب الحصار والعقوبات.

ومع ذلك، من المرجّح أن تُلقي الأزمة السياسية بظلالها على البلاد مرة أخرى في كانون الثاني المقبل، حيث سيبدأ مادورو رسمياً جولته الرئاسية الثالثة، وسيصاحب ذلك ضجيج المعارضة في الداخل والخارج، في وقت يتحدّث فيه مراقبون عن إمكانية تعرّضه لمحاولة اغتيال، على غرار ما حدث سابقاً.

بريد دمشق

الفرحة واضحة في شوارع الشام ووجوه المارة والحركة التي عادت إلى طبيعتها. مع ذلك، سؤال واحد يؤرّق السوريين: هل ستصبح هذه البلاد حقاً جنّة، أم مرتعاً للتكفيريين؟ الإجابة ستكون مرهونة بقادم الأيام طالت أو قصرت

الشام تعود إلى صباحاتها الهادئة... حُلم مسيّج بالريبة!

وسام كنعان

صباح الأربعاء الموافق للحادي عشر من شهر كانون الأول (ديسمبر) لعام 2024: «عاصمة الأمويين» ما زالت تعيش أجواء فرحة صريحة لا تقبل التشكيك، بذريعة أنها تنضح من وجوه المارّة وقاع الشارع الذي عانى خلال 14 عاماً من ويلات الحرب المستعرة. وفي مقابل أن يظلّ في بلاده محميّاً من مخاطر اللجوء إلى دولة أوروبية ربما تكون مذلّة، أقلّها في طريق الوصول إلى هناك، دفع أثماناً باهظة وعانى الإذلال من نوع أشد وطأةً في وطنه المكلوم وسط تردٍّ خدماتي موحل، وحالة اقتصادية متهالكة، وسطوة أمنية مرعبة. مرّت أربعة أيام على سقوط النظام، وربما صار المشهد أكثر وضوحاً مع تنفيذ «هيئة تحرير الشام» وعودها بعدم التعرّض لأحد، أو التدخّل في حياة المدنيين، أو حتى فرض قوانينهم الإسلامية المتشددة على المواطنين.

على أي حال، المشوار، هذه المرّة، سيكون إلى «برج دمشق» المكان الذي كان يخضع لرقابة أمنية مشددة، على اعتبار أنه سوق كبير لتجارة الهواتف النقالة المرتبطة بسعر صرف الدولار الأميركي بسبب تأرجح سعر الليرة السورية. وقد احتكر النظام القديم هذه التجارة بإحدى أذرعه الاقتصادية الشهيرة، وفرض دفع رسوم جمركية هائلة على أيّ موبايل يدخل إلى سوريا، حتى يتمكّن صاحبه من استخدامه، ما أصاب هذا السوق بمقتل. لذا لجأ بعض التجار إلى حيلة تقنية تجعل الجهاز يعمل من دون جمركته، فتعرّض كل مَن اشتغل في هذه الحيلة إلى الاعتقال التعسفي والحبس في الأفرع الأمنية.

يعيش «البرج» عرساً حقيقياً، وارتياحاً واضحاً مع الحفاظ على الأسعار ذاتها، أعلام «الاستقلال» تزيّن غالبية محلّاته، بينما تصدح أغاني «الثورة» في كلّ مكان، خصوصاً لمنشدها المعروف ولاعب كرة القدم سابقاً عبد الباسط الساروت وهو يغني «جنّة يا وطنا». طيّب، هل حقاً ستصبح هذه البلاد جنّة، أم مرتعاً للتكفيريين والجهاديين بعد «انتصارهم» ولو كان وفقاً لمخطط دولي، وها نحن على أبواب إمارة إسلامية سورية؟! إنّه السؤال الذي يؤرّق غالبية السوريين هذه الأثناء، بينما الإجابة عليه ستكون مرهونة بقادم الأيام طالت أو قصرت. لكنّ أحاديث الباعة في البرج المعروف قاطعة لا لبس أو تردد فيها، تكاد تجتمع على فكرة موحّدة يفضون بها أثناء أحاديثهم معنا: «مهما كان القادم مجهولاً، والمستقبل مهدداً، وربما موحلاً، ستظلّ الحال أخف وطأة بكثير مما عانيناه في حقبة الأسد، وخصوصاً في السنوات الأخيرة».

ليس بمكان بعيد عن برج دمشق، وتحديداً في ساحة المرجة الشهيرة، سنلتقي ببعض تجار الأدوات الكهربائية، وألواح الطاقة، وهي التجارة الرائجة في العقد الأخير بسبب انقطاع التيار الكهربائي لمدة تصل إلى 20 ساعة يومياً في غالبية مناطق العاصمة. سيتفق هؤلاء أيضاً على أنّه «لو تحسّنت الأوضاع الخدماتية بما فيها الكهرباء، في المدة المقبلة، ستتضرّر تجارتنا، لكن هذا أفضل بألف مرة من الوضع الذي كنا نعيش فيه ونتعرّض لاعتقالات تعسفية دائمة لا ننجو منها إلا بعد دفع «أتاوة» حقيقية تمثّل ثلاثة أرباع مرابحنا تقريباً، والحجة جاهزة بأننا نتعامل بالقطع الأجنبي أثناء استيراد بضاعتنا أو أننا أدخلناها البلاد من دون دفع الرسوم الجمركية اللازمة». البوح عما كان يعانيه السوريون قبل بضعة أيام وصولاً إلى أكثر من خمسين عاماً خلت لا ينتهي، لكنه دائماً مشوب بحذر مما يخبئه المستقبل القريب. ولعلّ فكرة عودة الحياة الطبيعية إلى غالبية الفنادق والمقاهي في قلب المدينة، مع تقديمها المشروبات بما فيها الكحولية والأراكيل لمن اعتاد ذلك بلا خوف من أحد، سيبعث بشيء من الارتياح النسبي من دون تجرؤ أحد حتى الآن على البقاء خارج منزله لساعات متأخرة، إنما ستبدأ الحياة بالأفول مع حلول الظلام تقريباً. خلال مشوارنا من المرجة إلى «ساحة يوسف العظمة» (المحافظة)، سنشاهد عناصر «الهيئة» وهم يتمركزون في كل المباني الحكومية والساحات العامة. نمرّ على وزارة الصناعة، ويبدو واضحاً بأنّ بعض موظفيها أزالوا الأعلام القديمة، ومزّقوا صورة الرئيس الأسبق من دون أن يتعرّض المبنى لأي أذى خلال فترات الانفلات القصيرة. نصل إلى «الشعلان» وهو الحي الذي اعتاد الفنانون والكتاب والصحافيون التواجد في محلاته العامة، سريعاً، نلتقي في أحد المقاهي بنجم سوري مكرّس. يبادلنا أطراف حديث مهم مفضّلاً عدم الكشف عن اسمه في حال نشرنا كلامه بسبب حساسية الظرف. يقول: «لست متفائلاً بالمستقبل، وربما أكون شبه متأكد بأننا أمام انعطافة مفصلية في تاريخ سوريا، والأرجح أن البلاد ستذهب نحو حالة تشبه الإمارة الإسلامية». لكن أين دور ومكان المثقفين والفنانين والأدباء ومناصري العلمانية، وأصحاب الفكر المنفتح، والناشطين المدنيين، وغيرهم الكثير من أبناء الشعب السوري الذي سيناضلون حتماً للتصدي لهذا المشروع؟ يجيبنا: «حتى ولو وجدوا، سيكونون قلّة والمجتمع في غالبيته ومنطقه الديني، يمكن أن يتقبل ببساطة الدولة الإسلامية». نقاطعه بعدم الموافقة على تحليله، فيعقّب بجملة أخيرة: «إن لم تبدأ المعارضة السياسية بمختلف أطيافها وشخصياتها وعلى رأسها المثقفون والفنانون بالقدوم تباعاً إلى الشام منذ صباح الغد، فلن يكون سلوكها وطنياً كما تملي شعاراتها ونضالات بعضها الطويلة».

على طاولة مجاورة تجتمع بعض الصحافيات السوريات الشابات. تبدو عليهن الريبة كلّما مرّت سيارة للفصائل المسلحة. تقول إحداهن: «كان التحدي أمامي يوم أمس أن ألبس براحتي وأمارس جزءاً من حياتي. ولأكون صريحة، لم يتعرّض لي أحد، لكن راقبتني العيون بطريقة جعلتني أشعر بالخوف. ربما علينا أن نتغلّب على هذا الخوف الذي أوصلنا إلى ما نحن عليه اليوم وما عشناه في السنوات الماضية». تقاطعها صديقتها بالقول: «لم نصدّق حتى اليوم أننا نجلس في المقهى المفضّل لنا بلباسنا المعتاد وأجوائنا التي لم يكن أحد يتدخل بها». ثم تضيف ثالثة: «الهم ليس فقط بهذه التفاصيل الشخصية، بالنسبة إلينا كجيل نحلم أن تنفتح سوق إعلامية حقيقية في سوريا، وبيئة مهنية تمكّن الصحافي من التنافس والتطوّر وتغنيه عن العمل في منصّات السوشال ميديا المتحررة التي غرّت البلاد من دون فائدة تذكر سوى الانحطاط بالذائقة العامة».

تلك مجرّد التقاطات عابرة من هواجس الشارع السوري بمختلف أطيافه وتنوعاته هذه الأيام. لكن الأكيد بأن الفرحة والارتياح سمة عامة في دمشق تحديداً مع بزوغ شمس الأربعاء، وعودة ملامح الحياة إلى طبيعتها، خصوصاً عندما أصعف «هيئة تحرير الشام» إلى المطالب الصريحة التي انتشرت على السوشال ميديا بإيقاف الأناشيد الجهادية على شاشة التلفزيون الرسمي، وأبعدت علم الهيئة من الظهور الثاني لرئيس حكومة الإنقاذ محمد البشير الذي عينته واكتفى بعلم الاستقلال الجديد الذي يبدو أنه اعتمد من دون استفتاء شعبي.

هوامش على دفتر «الطوفان»

كتاب جديد يوثّق سيرتها المهنية والنضالية

احتلال أرعبه تابوت شيرين أبو عاقلة

كانت ترتدي زيّها الصحافي أثناء تغطيتها لاقتحام قوّات الاحتلال مدينة جنين في عام 2022. وكان يفترض أن يحميها هذا الزي. لكنّ الاحتلال قتلها عمداً أمام أعين العالم أجمع. ثمّ حاول طمس الحقيقة تماماً كما حدث مع أكثر من 190 صحافياً في غزّة

رنا علوش

«اخترتُ الصحافة كي أكون قريبة من الإنسان. ليس سهلاً ربما أن أغيّر الواقع، لكنني على الأقل قادرة على إيصال ذلك الصوت إلى العالم». هكذا قالت الصحافيّة الفلسطينيّة الشهيدة شيرين أبو عاقلة (1971 - 2022) في إحدى مقابلاتها مع قناة «الجزيرة»، التي تعدّ أبو عاقلة من الرعيل الأول للمراسلين الميدانيين فيها. أبو عاقلة، التي اغتيلت برصاص الاحتلال الإسرائيلي عام 2022، كانت تدرك أنّ الصحافة كما تجعلها قريبة من الإنسان، تجعلها أيضاً، أقرب إلى الموت في ظلّ الاحتلال.

لم تكن أبو عاقلة أول الصحافيين الذين وقعوا ضحايا الإجرام الصهيوني. قبل استشهادها، ووفقاً لتقرير صادر عن منظّمة «مراسلون بلا حدود»، تعرّض أكثر من 144 صحافياً، فلسطينياً وأجنبياً، لاعتداءات من قوات الاحتلال أثناء تغطيتهم الأحداث في فلسطين. وأسفرت هذه الاعتداءات، عن استشهاد عدد من الصحافيين، من بينهم يوسف أبو حسين، مذيع «صوت الأقصى»، الذي استشهد في قصف مدفعي صهيوني، استهدف مدينة غزّة عام 2021. وفي عام 2018، استشهد الصحافي أحمد أبو حسين، العامل في إذاعة «صوت الشعب»، بعد إصابته برصاص صهيوني متفجّر في الرأس والبطن. كما استشهد الصحافي باسل إبراهيم فرج في غزّة عام 2009، جراء قصف الاحتلال خلال عدوان «الرصاص المصبوب» (معركة الفرقان)، قائمة أسماء شهداء صحافيين طويلة، تضمّ عدداً ممّن سبقوا أبو عاقلة في الشهادة، من بينهم: محمد أبو حليمة، وخليل الزين، وعصام حمزة تلاوي، وعماد أبو زهرة، ومحمود الكومي، وسامح العريان، وعاهد زقوت وغيرهم.

أبو عاقلة لم تكن أيضاً الأخيرة. منذ السابع من تشرين الأوّل (أكتوبر) 2023، أسفرت الإبادة الجماعيّة التي يشنّها الاحتلال الصهيوني على قطاع غزّة، عن استشهاد أكثر من 190 صحافياً حتّى الآن، بينهم: حمزة الدحدوح، نجل الصحافي وائل الدحدوح، وأحمد بدير، وعصام اللولو، وزيد أبو زايد، ومحمد ياغي، وأمنة حميد، ومصطفى عياد، وإسماعيل الغول، وعلاء فوزي برهوم، وحيدر إبراهيم، ونادية عماد السيد، وعبد الرحمن سمير الطناني، حمزة أبو سلمية، وحنين محمود بارود وغيرهم...

رغم أنّ شيرين أبو عاقلة لم تكن أول الصحافيين الذين استشهدوا في فلسطين، ولا آخرهم، إلّا أنّ اغتيالها لفت انتباه العالم إلى الاعتداءات الصهيونيّة الممنهجة ضد الصحافيين، التي تهدف إلى سحق العمل الصحافي وإسكات صوت الحقيقة الذي يفضح وحشية الاحتلال في فلسطين. الشعب الفلسطيني وشعوب المناطق المجاورة له، الذين عانوا طويلاً من وطأة الاحتلال، لم تفاجئهم محاولة الأخير إسقاط نعش أبو عاقلة خلال التشييع، لكن المشهد الذي نُقل مباشرة على الفضائيات، أكّد لشعوب العالم أنّ هذا الكيان الغاصب، مُجرّد من جميع أشكال الإنسانيّة. اقتحمت قوات الاحتلال حرم المستشفى الفرنسي في القدس المحتلة، وهاجمت مشيّعي جثمان أبو عاقلة، وحاولت إسقاط النعش ومنعت رفع العلم الفلسطيني، فعكست في هذا المشهد، وحشيّة الاستعمار.

> كانت ترى أنّ الإنسان البسيط هو الذي «سيروي للعالم قصّة فلسطين»

هو المشهد نفسه، الذي دفع الباحثة والكاتبة اللبنانيّة، غيداء ماجد، إلى جمع كتاب «شيرين اصحي» الصادر عن مكتبة «فيلوسوفيا»، الذي يوثّق سيرة الصحافيّة الشهيدة، ويجمع أرشيفاً من تصريحاتها وتغطياتها وشهادات عدّة عنها وعن استشهادها. تكتب ماجد في مقدمة الكتاب عن الاعتداء على نعش أبو عاقلة: «شُلّ تفكيري من هول ما رأيت... كان إيذاناً لي للتفكير بعمل ما، ردّاً على أولئك الذين أرعبهم جثمان في تابوت، واستفزّتهم أعلامٌ ذات ألوان أربعة».

وُلدت شيرين أبو عاقلة، في القدس المحتلة عام 1971 لعائلة فلسطينية من بيت لحم. حصلت على الجنسية الأميركية من والديها، لكنها لم تعش في الولايات المتحدة، وقد توفي والداها قبل اغتيالها بمدة قصيرة. لها أخ واحد يدعى طوني. أكملت دراستها الثانوية في مدرسة «راهبات الوردية» ببيت حنينا في القدس. بدأت دراستها في الهندسة المعمارية في جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية تحقيقاً لرغبة والديها، لكنها اتجهت لاحقاً إلى الإعلام، وحصلت على بكالوريوس الصحافة من جامعة اليرموك في الأردن. نالت أيضاً شهادة دبلوم في الإعلام الرقمي من جامعة بيرزيت في فلسطين. بعد عودتها إلى فلسطين، عملت في مؤسسات عدة، منها وكالة «الأونروا»، وإذاعة «صوت فلسطين»، وقناة عمان الفضائية، وإذاعة «مونتي كارلو»، ومؤسسة «مفتاح». انضمت إلى قناة «الجزيرة» عام 1997، وكانت من أوائل مراسليها في فلسطين. استمرت أبو عاقلة في عملها كمراسلة ميدانية لمدة 25 عاماً، حتى يوم استشهادها أثناء تغطية اقتحام قوات الاحتلال لمدينة جنين عام 2022. شهدت أبو عاقلة عدداً من الأحداث المفصلية في فلسطين، منها انتفاضة الأقصى (2000-2004)، واجتياح مخيم جنين وطولكرم عام 2002، والعمليات العسكرية على قطاع غزة. كانت أيضاً أول صحافية عربية تدخل سجن عسقلان عام 2005، حيث التقت بالأسرى الفلسطينيين ونقلت معاناتهم إلى العالم. واعتُبرت هذه التجربة من أكثر محطات حياتها تأثيراً.

هذه محطّات رئيسيّة في حياة أبو عاقلة، قد يعرفها كثيرون ممّن تأثّروا باستشهادها. ولذلك، تحتفظ المؤلفة غيداء ماجد باستذكارهم لها إلى آخر صفحات كتابها. أمّا في صلب الكتاب، فتحاول ماجد تقديم صورة أقرب عن أبو عاقلة، إذ تتحدّث عن علاقتها ببنات أخيها، مستندة إلى شهاداتهنّ من مقابلات سابقة معهنّ، أو من منشوراتهنّ على منصات التواصل الاجتماعي. تقول لينا أبو عاقلة عن عمّتها: «إنّ عمل شيرين وإنجازاتها، كانا السبب وراء سعيي إلى نيل شهادة البكالوريوس في الدراسات السياسية والاتصالات الإعلامية. (...) لم تكن مرشدتي فقط، بل كانت أيضاً صديقتي المفضلة، وأمّي الثانية. كنت قلقة على سلامتها، لكنني لم أتخيّل أبداً أنني سأفقدها في هذه الطريقة القاسية. فقد كانت صديقتي المقرّبة، وأكثر من استمتعت بالسفر معها، وكانت تزوّدني دائماً بحلول واقعيّة لأي مشكلات كنت أواجهها».

وتسلّط ماجد الضوء، على علاقة أبو عاقلة بصديقاتها وزميلاتها في المحطّة، وأسلوب تعاملها معهنّ، وطريقتها المثلى في التعاطي مع التقارير للصحافيّة. فيقع اختيارها على شهادة للصحافية جيفارا البديري، من لقاء عبر موقع «راصد» الإخباري، حيث تتحدّث عن شيرين: «بعد اقتحام أرييل شارون للحرم القدسي الشريف بأشهر، انتقلت إلى مكتب «الجزيرة» حينها، كانت شيرين تؤثرني عندما أخبرها بعدم قدرتي على القيام بتغطيات معيّنة، لأنني أصغرها سنّاً بكثير، فتبادر إلي تحفيزي بقولها: «مع التدريب والعشرين عاماً، كانت مواضيعنا التي نغطيها تتمحور حول الجدار، والاستيطان، والأسرى، والشهداء، وسرقة الأراضي، وفصل القدس وعزلها، وإزالة الوصاية الهاشمية عن المقدسات الإسلامية والمسيحية، وتحديداً مسجد الأقصى (...) لم يكن بإمكاننا أن نقارب هذه المواضيع من الزاوية نفسها في كلّ مرة، بمعنى أن نعيد ونزيد في القصة نفسها، لذا كنّا نبحث عن الإنسان في تلك القصص. هذا ما كانت تبحث عنه شيرين وتعلّمنا إيّاه: «ابحث عن الإنسان، هو من سيسرد القصّة، هو من سيروي للعالم قصّة فلسطين».

تُسلّط ماجد الضوء على الجانب الإنساني من أبو عاقلة، وهو جانب يصعب إخفاؤه بطبيعة الحال. تعاطت أبو عاقلة مع الحالات التي تولّت تغطيتها، بما يتناسب مع مسؤولياتها والتزاماتها الصحافيّة، فنقلتها بموضوعيّة أمام الكاميرا، أمّا من خلفها، فحرصت على تأدية واجبها الإنساني دون أن تتفاخر بالتزامها به. هذا ما تؤكده شهادات جمعتها ماجد، من فلسطينيين، عملت أبو عاقلة على نقل معاناتهم. من بين هذه الشهادات، شهادة أم أحمد خلال تشييع أبو عاقلة، وهي إحدى سُكّان مخيّم جنين، تعرّفت إلى أبو عاقلة أثناء تغطيتها لاجتياح قوّات الاحتلال للمخيّم عام 2002. تقول أم احمد: «والله خاضت معركة جنين من أول يوم لآخر يوم. بقت تدوّر معاي على أولادي، كانوا هدموا الدار وهُمّ طيبين، أخدوهم درع بشري وهدموا الدار. صرت أنا صيّح وصرّخ، قالتلي (شيرين): أنا بدوّر معك عليهم، أعطيني صورهم». بقت مهدومة دارنا هدم جزّئي، يعني بصعوبة تلقيت صورهم، وهي واقفة تستنّى. جيت أعطيها إياهن، صارت تسأل وتستفسر. لقيت واحد بسالم وواحد بعوفر، صارت تقلّي: «هيّاهم بيّنوا». جيت أنا عانقتها، وصرت أبوّس فيها، قلتلها: «أنا بدي أنزل عرجلك ابوسها، لإنك لقبتيلي ياهم»، قالتلي: أعوذ بالله، هذا واجبي، من واجبي إنّي أدوّر عليهم وعغيرهم». وبقت تدوّر على المُصاب، تتصل بالإسعاف يسعفه، وتدوّر بين الركام عالشهدا، وهي ريقها ناشف، قنينة مي ما فينا نسقيها بمخيّم جنين، أواعيها توسّخت، رحت جبتلها أواعي. اللي عملته شيرين ما حدا عملو، وعزّت عتراب المخيّم، عحجار المخيّم، على كلّ فلسطين».

«أنا بنت القدس، وعايشة في القدس. وأكبر أمل بالنسبة لإلي، إنّي إتنقّل من مدينة لأخرى بدون ما أشعر إنو فيه حواجز بتوقّفني. القدس بالنسبة إلي هي كل شيء، هي مدينتي، هي طفولتي، هي الألم الحاضر. إن شاء الله يجي اليوم، والقدس تكون مفتوحة لجميع الفلسطينيين». هكذا تتمنّى أبو عاقلة في أحد منشوراتها على فايسبوك. هو كتاب يجمع سيرة أبو عاقلة، ومعها يجمع سيرة كلّ صحافي فلسطيني يعمل تحت ظلّ الاحتلال المتوحش، وسيرة كلّ صاحب أرض، عاش في أرضه تحت وطأة الاحتلال المغتصب. تتوقّف ماجد عند أحلام أبو عاقلة، التي تتشابه مع أحلام جميع فلسطينيي الداخل. عبر متابعة منشوراتها على فايسبوك، تخبرنا الكاتبة أنّها حلمت بـ«وطن دون حواجز»، وبـ«بيت في القدس». تتتبّع منشوراتها، شهادات المحيطين بها، لتشاركنا تفاصيل إنسانيّة عنها، كحبّها للحيوانات الأليفة، ورهابها من المرتفعات. كما تسرد رحلاتها السنوية إلى إسطنبول برفقة صديقتها وزميلتها نجوان سمري، وخبرتها المتواضعة جدّاً في الطبخ.

يقدّم الكتاب سيرة أبو عاقلة بأسلوب يعتمد على البحث وجمع الشهادات والتقارير. في مقدمة الكتاب، تسلط ماجد، التي سبق أن أصدرت كتابين آخرين، الضوء على التحديات التي واجهتها في توثيق سيرة أبو عاقلة. باعتبارها لبنانية مقيمة في لبنان، واجهت صعوبة في التواصل مع فلسطينيي الداخل المقرّبين من أبو عاقلة. حاولت جاهدة إيجاد وسطاء يربطونها بهم، لكنها لم تجد تجاوباً كافياً. مع ذلك، بذلت قصارى جهدها لرسم أقرب صورة ممكنة لأبو عاقلة، معتمدةً على شهادات أدلى بها أشخاص في مقابلات ومنشورات وتقارير سابقة، بالإضافة إلى تقارير ومنشورات أبو عاقلة نفسها.

أبو عاقلة كانت ترتدي زيّها الصحافي أثناء تغطيتها لاقتحام قوّات الاحتلال مدينة جنين شمالي الضفة الغربية. كان يفترض أن يحميها هذا الزي، لكنّ الاحتلال، قتلها عمداً أمام أعين العالم أجمع. ثمّ حاول طمس الحقيقة وتضليلها تماماً كما حدث مع أكثر من 190 صحافياً في غزّة، ممّن كانوا يرتدون زيّهم الصحافي حين قتلهم الاحتلال عمداً. الفرق الوحيد اليوم أنّه لم يعد قادراً على طمس الحقيقة، ولا يهتم أساساً بمحاولات تضليلها، فالعالم كلّه يشاهد، لكنّه يقف متواطئاً وغير مبالٍ.

الأخبار
al-akhbar
www.al-akhbar.com
الجمعة 13 كانون الأول 2024 العدد 5379

zoom

«أبو شهاب» يحدّثكم من الحارة... «الجديدة»!

رضا صوايا

وجد روّاد مواقع التواصل الاجتماعي في مسلسلات البيئة الشاميّة وفي طليعتها مسلسل «باب الحارة» الملجأ الأمثل للتعليق على مسار الأحداث التي شهدتها سوريا وأبرزها سقوط النظام، إذ حافظ السوريون على حسّ الفكاهة عبر ربط الواقع المعاش بمقتطفات ولقطات من المسلسل الشهير. منذ عرض جزئه الأول في عام 2006، تغلغل «باب الحارة» بشخصياته في المجتمع العربي. ويندر أن تجد من لم يحاول تقمّص شخصية من شخصيات المسلسل أو استخدام تعابير مستلّة من العمل في حياته اليوميّة. دخل المسلسل إلى كل بيت، ومنه إلى الأحداث المعاشة في الواقع، في مختلف الدول والقطاعات. من السياسة إلى الاقتصاد والثقافة والرياضة، ستجد شخصاً ما على وسائل التواصل الاجتماعي يعلّق على التطورات باقتباس من «باب الحارة».

مع ذلك، فالملاحظات كثيرة حول المسلسل، من حبكته وكيفية تصويره المجتمع الشامي وسكانه ومغالطاته التاريخية وحتى استخدامه في أجزاء عدة لإيصال رسائل سياسيّة معيّنة أثارت حفيظة كل من مؤيدي النظام السابق ومعارضيه على السواء، وخصوصاً منذ اندلاع الثورة عام 2011. بعد احتفاء الإعلام الموالي به لسنوات، تعرض المسلسل لانتقادات حادة

سامر المصري في المسلسل

وصلت إلى حد اتهامه بأنه من المتسببين بالثورة، إذ وصفته صحيفة «تشرين» عام 2014 بأنه «لعنة شامية على الدراما السورية». أما صحيفة «الثورة»، فاعتبرت عام 2014 أنه يقدّم «مجتمعاً نمطياً ويمارس تشويهاً تاريخياً»، قبل أن تعود وتتهمه في عام 2015 بأنه يسوّق لـ «التطبيع». علماً أن واحدة من أبرز التهم التي سيقت للمسلسل كانت اتهامه بالترويج في حلقاته للعلم الذي اعتمدته «الثورة» السورية. على المقلب الآخر، اتهم معارضو النظام المسلسل بأنه تعمّد في أجزائه «تشويه صورة الثورة» وتمرير رسائل سياسيّة تحذّر عبره من الفكر الديني المتطرف، إلى حد السخرية من اللحية ووصفها في أحد الأجزاء بـ «مكنسة الجامع».

ومع سقوط نظام «البعث»، ضجت وسائل التواصل الاجتماعي بصور وفيديوهات عن «باب الحارة». وأسهم في هذا الانتشار أيضاً ظهور فيديو للممثل سامر المصري المعروف بشخصية «أبو شهاب» في المسلسل وهو يتوجه باكياً إلى أمه بالقول «انتظريني يا أمي، أخيراً أستطيع رؤيتك بعد 14 عاماً. مبروك يا سوريا، وعاشت أياديكم يا أبطال». وكان المصري قد انتقد المسلسل عام 2017، معتبراً أنه «يكتب في أروقة النظام السوري». كذلك، ظهرت فيديوهات أخرى منها للممثل وائل شرف المعروف بشخصية «معتز» وهو «يبارك للثورة نجاحها بانتزاع سوريا من الغاصب والنظام الوحشي»، رغم أن انتقادات عدة طالته بأنه كان من مؤيدي النظام، فيما انبرى آخرون لتبرير اضطرار كثيرين إلى الدفاع عن النظام خوفاً من البطش.

وبرز فيديو للممثل نزار أبو حجر المعروف بشخصية «أبو غالب» وهو محاط بمجموعة من فصائل المعارضة في دمشق وهو يردد معهم ضاحكاً جملته الشهيرة في المسلسل «بليلة بلبلوكي، بالليل سلقوكي وبالنهار باعوكي...». ومن المقاطع التي تم تداولها مقطع لـ «أبو جودت» (الممثل زهير رمضان) الذي أدى دور رئيس المخفر الفاسد، وهو نائم في الكركون ويستيقظ مذعوراً على صوت إطلاق رصاص وهجوم، فيسارع إلى طلب المؤازرة عبر الهاتف. وشبّه الروّاد المشهد بحال آمري السجون والعناصر لحظة تحرير السجون على يد فصائل المعارضة. هكذا، توالت التشبيهات والمشاهد والصور التي ربطت بين المسلسل والواقع، وواصل السوريون حسّ فكاهتهم كأنّنا بها تعويذة تقيهم من حالة اللايقين التي تسيّج يومياتهم.

على بالي

أسعد أبو خليل

بعدما تفكّكَ آخرُ نظام بعثي، وجدتُني أفكّرُ في مصير ميشال عفلق في كتابة تاريخ المنطقة المعاصر: كيف أدّت أفكارُ الرجل وكتاباتُه إلى إنشاء نظامَيْن استبداديَّيْن في سوريا والعراق. هناك نقاشات مستمرّة حول مسؤوليّة الرجل. كنعان مكيّة في كتابه «جمهوريّة الخوف» «وجدها»، على طريقة أرخميدس. عثرَ على جملة في مقالة لعفلق تبيّنَت فيها معالم الجمهوريّة العراقيّة التي أنشأها صدّام حسين. هناك جِدال مماثل حول مسؤوليّة لينين عن الجمهوريّة الاشتراكيّة التي أسّسها بعده ستالين وارتكب فيها جرائم ضدّ الخصوم، العقائديّين والشخصيّين. لكنّ عفلق حالةٌ أخرى. لينين اختلف مع ستالين في حياته (والأخير أهانَ زوجته في اتّصال هاتفي)، وكان المرض قد أعاق لينين في آخر أيّامه. ميشال عفلق اختار جناح صدّام حسين على جناح حافظ الأسد وصلاح جديد. صعود صدّام حسين يدين لعفلق وتزكيته له عندما كان الرجل حزبيّاً مُطيعاً ونشيطاً. لكنّ عفلق لم يكتب أو يتدخّل في إنشاء النظام أو في صنْع سياساته. هو ارتضى أن يعيش في مكتب فخم في مبنى فخم مع لقب فخم، لكنْ من دون صلاحيات أو سلطة. لم يكن عفلق يُستشار، لا في شؤون الدولة ولا في شؤون الحزب. لكنّ دراسة حزب «البعث» في تاريخ العالم العربي المعاصر ضرورية، وقد أسهم في ذلك كمال خلف الطويل في كتابه الأخير القيّم. والحزب القومي العربي الذي قرّرَ أن ينافسَ عبد الناصر، ويزايد عليه فيما كان يخوض أقسى نضال ضدّ الصهيونيّة والاستعمار الغربي وقوى الرجعيّة العربيّة التي تبنّت مشروع الانفصال والتجزئة، يثير الشبهات ولا يُوحي بالثقة أبداً. عفلق نأى بنفسه عن الجناح السوري (أو الأسدي) لـ «البعث»، لكنّه اختار بدلاً منه جناحاً لا يقلّ وحشيّةً. انتهى حزب «البعث» وهو انتهى يوم أُعدِم صدّام. حتى ابن حافظ لم يكن يأخذ الحزب والعقيدة على محمل الجدّ، وبدا منجذباً إلى الهوية المشرقيّة أو السوريّة (فيما كان يضيّق في السنوات الأخيرة على الحزب القومي). لن يحنّ أحدٌ إلى حزب «البعث» بعد رحيله عن السلطة. السلطة في يديه كانت كارثيّة مدمّرة.

متحف «سرسق» يفتتح موسم العيد

تتوالى التحديات التي تقف في وجه إعادة فتح أبواب متحف «سرسق». بعد إغلاقه بسبب جائحة كورونا عام 2020، ثم تضرّره في انفجار الرابع من آب (أغسطس) من العام نفسه، واجه المتحف العراقيل المختلفة وعمل على ترميم نفسه. لكن حالما فتح أبوابه من جديد حتى خيّم العدوان الصهيوني على لبنان، فاضطر المتحف إلى الإغلاق مرة أخرى. مع حلول شهر الميلاد واقتراب السنة الجديدة، أعلن متحف «سرسق»، أخيراً، أنه سيعيد فتح أبوابه في 20 كانون الأول (ديسمبر)، ليتيح لمحبي الفن فرصة مشاهدة مجموعة المتحف الدائمة. تضم المجموعة أعمالاً لفنانين روّاد، من بينهم: عمر أنسي، منى صحناوي، عارف الريّس، سلوى روضة شقير، شفيق عبود، محمد الرواس، بول غيراغوسيان، حليم جرداق، خليل زغيب، وغيرهم. كما سيقدم المتحف لزواره معرض «موجات الزمن»، الذي يسرد ثلاثة مسارات زمنية تسلّط الضوء على تاريخ المتحف منذ أن كان منزلاً يملكه محبّ الفن نقولا سرسق. يسلّط المعرض الضوء على الانقطاعات والإغلاقات القسرية التي تعرّض لها المتحف والأحداث التي أدت إليها، من خلال الأرشيف، اللوحات، والمحفوظات. إضافة إلى إعادة فتح أبوابه، أعلن المتحف أيضاً عن استضافة سوق الميلاد في حرمه ابتداءً من 20 كانون الأول (ديسمبر)، والذي سيستمر لمدة يومين، ويضم أعمالاً حرفية وفنية متنوعة.

إعادة فتح متحف «سرسق»: ابتداءً من 20 كانون الأوّل (ديسمبر) – (الأشرفيّة، بيروت). للاستعلام: 01/202001

الميلاد يصل إلى Chaos

تخيّم أجواء العيد على بيروت وتقتحم الصالات الفنية، حيث تُعلّق لوحات الميلاد على جدرانها. تحتفل غاليري Chaos باقتراب عيد الميلاد في معرض بعنوان «الميلاد في الغاليري».

يفتتح المعرض اليوم ويستمر حتى 11 كانون الثاني (يناير)، ويضم أعمالاً فنية متنوعة، من منحوتات إلى لوحات زيتية وأعمال الكولّاج والتركيب. تعود الأعمال الفنيّة إلى أكثر من عشرين فناناً لبنانياً وأجنبياً، من بينهم:

مي أمون، باتيل باليان، جانيت هاغوبيان، شربل لحود، الراحل حسين ماضي، نيكول سركيس، ياسر خطار، هدى بعلبكي، وغيرهم.

معرض «العيد في الغاليري»: حتّى 11 كانون الثاني (يناير) – غاليري Chaos (التباريز، الأشرفية، بيروت). للاستعلام: 81/761761

«بزار الكتب» في برزخ»

مع اقتراب الأعياد، تحرص مكتبة «برزخ» في الحمرا على جعل كتبها في متناول جميع محبّي القراءة. لذلك، تخصص بعد غدٍ يوماً لـ«بزار الكتب»، إذ ستقدّم حسومات تُراوح بين 30 و50 في المئة على جميع الكتب، إضافة إلى مجموعة من الكتب التي لا يتجاوز سعرها خمسة دولارات. ومن أجل خوض مغامرة البحث عن الكتب المناسبة لكم بأفضل طريقة ممكنة، سيقدّم مطبخ «برزخ» حسماً بنسبة 15 في المئة على جميع المأكولات والمشروبات في هذا اليوم. تضم مكتبة «برزخ» مجموعة متنوعة من الكتب، تشمل الأعمال الأدبية، الروائية، والشعرية، إضافة إلى كتب باللغة الفرنسية والإنكليزية، وكتب فنية، سياسية، وغيرها الكثير.

«بزار الكتب»: بعد غدٍ – من الساعة الحادية عشرة ظهراً حتّى الساعة الثامنة مساءً – فضاء «برزخ» (الحمرا، بيروت). للاستعلام: 78/909472

الأخبار
al-akhbar
صادرة عن شركة أخبار بيروت

رئيس التحرير
ابراهيم الأمين
مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

مجلس التحرير
أمل الأندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

المدير الفني
صلاح الموسى

المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد الطابق الثامن
تلفاكس: 01759500 01759597
ص.ب 113/5963

/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/AlakhbarNews

الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
التوزيع
شركة الأوائل
15ـ 01/ 666314 ـ 03 / 828381
الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com